جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-
كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم المالية والمحاسبة
تخصص : محاسبة وتدقيق

الموضـــوع:

دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي
دراسة حالة CNAS عين الدفلى

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد الطلبة :
-جيدل فتحي
-بلهادية مراد

اشراف الأستاذ:
-عقون عبد الله

لجنة المناقشة

دحمان عبد القادر أستاذ مساعد أ .....رئيسا.
عقون عبد الله أستاذ مساعد أ.....مشرفا .
– ورار حسين أستاذ مساعد ب.....ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

*** كلمة شكر ***

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة والنور عليه أما بعد:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ **نبيل قبلي** الذي قدم لنا كل العون خلال انجازنا للمذكرة ولم يبخل علينا بأي نصائح أو توجيهات.

كما نتقدم بشكر جزيل لكل العمال لصندق الوطني لضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS عين الدفلى " الذي استفدنا من خبرتهم المهنية بمساعدتهم في إنجاز المذكرة كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى الأسرة الجامعية "جامعة خميس مليانة"

كما لا يفوتنا أن نشكر وبصفة عامة كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل.

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى:" وَلَاتَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ"

إلى من لايمكن للكلمات أن توفيها حقها...إلى ينبوع العطف والحنان ...أمي

الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من أحمل إسمه بكل فخر وإعتزاز إلى سندي و هو أبي الغالي .

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي إلى من تذوقت معهم أجمل

اللحظات إخوتي وأخواتي

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل البسيط و أسأل الله التوفيق.

"جيدل فتحي"

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى :«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمة علي

وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »

بعد بسم الله الرحمان الرحيم نوجه إهدائنا هذا إلى كل من ساندنا في إتمام هذا العمل من أهل، وزملاء

وشرف مناقشة عملنا هذا معهم الذين لم يبخلوا علينا بتوجيههم وإرشادهم، وفي الأخير الحمد لله لك حتى

ترضى والحمد لك إذا رضيت و الحمد لك بعد الرضا إذ وفقتنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

" بلهادية مراد"

الملخص

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعيدراسة حالة CNAS عين الدفلى وتمثل هدف الدراسة في معرفة طبيعة العلاقة نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي وقد تم إستخدام المنهج الوصفي و التحليلي حيث تم تصميم الإستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي الصندوق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى في وقد إعتمدنا في التحليل على برنامج SPSS 23 وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين الأداء المالي من خلال ما يحققه من ربح للوقت وتقليل لتكاليف لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الداخلية، تحسين الأداء المالي .

Résume :

L'étude portait sur le rôle du contrôle interne dans l'amélioration de la performance financière des caisses de sécurité sociale, une étude de cas de la CNAS, Ain Al-Oleander L'objectif de l'étude est de connaître la nature de la relation du système de contrôle interne dans l'amélioration de la performance financière L'approche analytique a été utilisée, où le questionnaire a été conçu et distribué à l'échantillon de l'étude, qui est représenté par les employés du fonds pour les fonds de garantie.Étude de cas sociale de la CNAS Ain Oleander en Nous nous sommes appuyés dans l'analyse sur le programme SPSS 23 et l'étude ont abouti à plusieurs résultats, notamment l'attention portée au système de contrôle interne contribue à améliorer la performance financière grâce au profit qu'il réalise dans le temps et à réduire les coûts pour les caisses de sécurité sociale étude de cas CNAS Ain Oleander.

Mots clés

Contrôle interne, amélioration de la performance financière.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس الموضوعات	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول : دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي	
تمهيد	05
المبحث الأول : الرقابة الداخلية	06
المطلب الاول : ماهية الرقابة الداخلية (تعريف ،أهمية،الأهداف)	10-06
المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية	12-11
المطلب الثالث : أسس تظام الرقابة الداخلية	16-12
المبحث الثاني :تحسين الأداء المالي	17
المطلب الأول :ماهية الأداء المالي	23-17
المطلب الثاني: أسس قياس الأداء المالي	25-24
المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة	36-27
المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف	37
المطلب الثالث:القيمة المضافة	39-38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : دراسة حالة CNAS عين الدفلى	
تمهيد	42
المبحث الأول : تقديم عام لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى.	43
المطلب الأول: نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة عين الدفلى	43
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الإداري للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى:	49-44

فهرس الموضوعات

المطاب الثالث: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	50
المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة	51
المطلب الأول : أدوات الدراسة	51
المطلب الثاني: اختبار ثبات أداة الدراسة	52
المطلب الثالث :حدود الدراسة	55
المبحث الثالث :تحليل نتائج الدراسة	56
المطلب الأول : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	56
المطلب الثاني : المعالجة الإحصائية	61
المطلب الثالث : التأكد من صحة الفرضيات	73
خلاصة الفصل	76
خاتمة	80-78
قائمة المراجع	85-82
الملاحق	87

قائمة الجداول:

رقم الجدول		الصفحة
الجدول رقم 01	**يمثل مقياس ليكراس الخماسي**	52
الجدول رقم 02	**يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان**	53
الجدول رقم 03	**يمثل صدقوثباتالإستبانة.**	53
الجدول رقم 04	**جدول معاملات الارتباط بيرسون**	54
الجدول رقم 05	**يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان**	55
الجدول رقم 06	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس**	56
الجدول رقم 07	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.**	57
الجدول رقم 08	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي**	58
الجدول رقم 09	**يبين توزيع المبحوثين حسب الوظيفة**	59
الجدول رقم10	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي**	60
الجدول رقم11	**جدول درجات الموافقة**	62
الجدول رقم 12	**واقع الرقابة الداخلية**	63
الجدول رقم 13	**الأداء المالي الصناديق الضمان الاجتماعي CNAS**	66
الجدول رقم 14	**دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي**	70
الجدول رقم 15	**يمثل اختبار T الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**	74
الجدول رقم 16	**اختبار T للتميز في الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**	74
الجدول رقم 17	**اختبار T الرقابة الداخلي في تحسين الأداء المالي**	75

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى	45
02	**يمثل نسب توزيع أفراد العينة حسب الجنس**	56
03	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية**	57
04	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.**	58
05	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة**	59
06	**يمثل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.**	60

مقدمة

مقدمة .

أصبح من المعروف أن المؤسسات في حالة سباق نحو المستقبل لما لها من تحديات وضد المنافسة من المحيط الخارجي الذي يتميز بتطور سريع في شتى المجالات الإقتصادية الإجتماعية السياسية و التكنولوجية والتي تفوق قدرات المؤسسة،وعدم قدرة التكيف مع الوضع الجديد الذي يتميز بمعطيات جديدة ومختلفة.

كما يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة تحقيق تقدمها وإزدهارها،أصبح همها الوحيد هو إيجاد حلول تسمح لها ببقائها مما أدى بها إلى السعي نحو إيجاد أساليب وبرامج تسيير المؤسسة وحتى تحقق المؤسسة هذه البرامج لجأت إلى إستخدام الرقابة الداخلية والذي يعتبر خط دفاع قوي يضمن ويحمي المؤسسة حيث يعتبر العين الساهرة التي تحقق سلامة تدفق أموالها وتوزيعها، و إكتشاف الأخطاء إذا وقعت فور حدوثها .

يرجع الإهتمام بموضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي الى ضرورة تفعيل دور الأداء المالي من خلال تتبع جوانب القصور والثغرات التي تؤدي الى ضعف الرقابة الداخلية للعمل على رفع كفاءة وتحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة بصورة سلمية وبما يحقق أهدافها ،فالمؤسسات تهدف من خلال.لذلك فإن دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى في مؤسسة يمثل أحد الوظائف الرئيسية التي يجب إن تقوم بها للكشف عن نقاط القوة والضعف .

- **اشكالية الدراسة**

لهذا أصبح من الضروري الفهم الجيد لنظام الرقابة الداخلية وتطبيقه في جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسة ولهذا جاءت هذه الدراسة والتي من خلالها يتم طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الرقابة الداخلية على تحسين لأداء المالي المالي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS عين الدفلى؟

انطلاقا من هذا السؤال المحوري يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بتحسين الأداء المالي ؟ و الرقابة الداخلية ؟
- ماهي علاقة الرقابة الداخلية و الأداء المالي ؟
- كيف يتم تقييم الرقابة الداخلية من خلال الأداء المالي ؟

- **فرضيات الدراسة .**

للإجابة على التساؤلات السابقة والتي تميل :

1- تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية يقوم على الرقابة الداخلية فعال يضمن ويحمي مصالح المؤسسة.

2- هناك علاقة تكاملية بين الأداء المالي والرقابة الداخلية.

3- تعمل الرقابة الداخلية في إكتشاف وإبراز نقاط القوة و الضعف للأداء المالي.

4-لا يوجد أثر ودلالة إحصائية لتأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي صندوق الضمان الإجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **مبررات إختيار الموضوع**

- يتناسب مع التخصص الدراسي .
- الميول الشخصي لمواضيع الرقابة الداخلية لتقييم الأداء المالي
- حاجات المؤسسات الجزائرية الى الرقابة الداخلية في التقييم الأداء المالي.
- تتواجد بعض المؤسسات في بيئة مليئة بالمخاطر مما أوجب الإهتمام بالمعلومة من حيث دقتها وهذا لا يتحقق إلا من خلال الرقابة الداخلية الفعال.

- **أهداف الدراسة .**

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- البحث في الأداء المالي وكذا الرقابة الداخلية من حيث كفاءته لما يقدمه المراجع الداخلي من تقارير يمكن الإعتماد عليها في تحسين مستوى أداء المؤسسة ؛
- التركيز على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .
- محاولة تقييم الرقابة الداخلية في لصناديق الضمان الإجتماعي .

- **أهمية الدراسة .**

تكمن أهمية الموضوع المختار في الحاجة إلى محيط رقابي يساعد المؤسسة لتحقيق أهدافها والذي يعتبر كأداة فعالة لا يمكن الإستغناء عنها بالمؤسسة الصناديق الضمان الإجتماعي نظرا لتطور وإتساع حجم المشاريع وصعوبة التحكم في تسييرها .

- **حدود الدراسة**

من أجل حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة ، حدنا أبعاد هذه الدراسة التي تشمل دراسة الضمان الإجتماعي للفترة من 2022/2021 وذلك للوقوق على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ومدى تعميم النتائج المتحصل عليها بناء على الدراسة .

- **منهج الدراسة .**

في دراسة هذا الموضوع تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، حيث ينقسم البحث إلى محورين أساسين ، ففي المحور الأول إستخدمنا المنهج الوصفي وذلك بإجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة مراجعة لأهم المؤلفات العلمية ذات الصلة ، أما المحور الثاني فإستخدمنا المنهج التحليلي بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية .

- **أدوات الدراسة .**

– إعتمدنا في دارستنا من الجانب النظري على المسح المكتبي من مراجع متعلقة بالموضوع ومختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛

أما الجانب التطبيقي إعتمدنا على الإستبيان المالي لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى.

- **صعوبات الدراسة.**

– صعوبة الحصول عل المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع مما كلفنا جهدا ووقتا كبيرا؛

– عدم تجاوب موظفي ومسؤولي المؤسسة أثناء إجراء المقابلات الشخصية ؛

- **هيكل الدراسة .**

تنقسم الدراسة الى فصلين يتضمن.

الفصل الاول : الذي يتضمن ثلاثة مباحث أساسا بمفاهيم ومرتكزات أساسية حول دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي من تحديد وضبط للمفاهيم والمكونات والعناصر الأساسية المحددة لهما والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني : تناولنا فيه الجانب التطبيقي الخاص بدراسة حالة لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،في المبحث الأول : تقديم لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى،وتطرقنا في المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة وتطرقنا في المبحث الثالث تحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد الفصل

نظرا للمردود الإيجابي للرقابة الداخلية المؤسسات عبر العالم بأسره وإستجابة لذلك تتحرك هذه المؤسسات لوضع هياكل وعمليات حكم تتسم بالفعالية وتحسين أساليب الإدارة للقدرة على إتخاذ القرار ومن بين هذه الأساليب الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي الذي يعتبر وظيفة تقييم داخل المؤسسة ، من أجل الفحص وتدقيق جميع أنشطة وعمليات المؤسسة دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي من الوظائف المساندة للإدارة والعمود الفقري للمؤسسات ، حيث ظهرت الرقابة الداخلية تطور غير مسبوق كما كان عليه من قبل حيث لا نتصور وجود مؤسسة متعددة الوحدات والفروع بدون خلية الرقابة الداخلية ، والتي تسهر على محاربة الإنحرافات بشتى أنواعها عبر مختلف وظائف المؤسسة ، وبالتالي فان المؤسسة بحاجة إلى وظيفة الرقابة الداخلية لتوفير معلومات تتميز بدرجة عالية من الموضوعية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين الأداء المالي ومن أجل تقديم صورة واضحة عن الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث.

- **المبحث الأول : الإطار النظري للرقابة الداخلية**
- **المبحث الثاني : محددات تحسين الأداء المالي**
- **المبحث الثالث:عرض وتحليل الدراسات السابقة.**

المبحث الأول : الإطار النظري للرقابة الداخلية

تقوم المؤسسة بتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات الرقابة المختلفة والتي تخص الجوانب الإدارية والمحاسبية ، وذلك تسليط الضوء لحسن سير العمل في المؤسسة ولتنفيذ السياسات الموضوعية ، الرقابة الداخلية الفعال يعتبر بمثابة وقاية من إحتمال وقوع الأخطاء والمخالفات لذلك يقوم المدقق بتقييم نظام من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة .

المطلب الأول : ماهية الرقابة الداخلية

نقوم بتقسيمن هذا المطلب إلى مجموعة من الفروع .

الفرع الأول : تعريف الرقابة الداخلية

إن كثرة إهتمام الباحثين والخبراء والهيئات الدولية الرقابة الداخلية أدى إلى وفرة التعاريف الخاصة به، مع إختلاف مضمونها وزاوية رؤيتهم لهذا النظام ومن هذه التعاريف :

التعريف 01 : عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية auditeurs et contrôleurs intimesinstitu français على أنها نظام من المؤسسة محدد ويعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ، ويضمن كفاءة إستخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية[1] .

- **التعريف 02** : كما عرفتها لجنة حماية المنظمات على أنها عملية وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين أخرين لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق اهدافها[2].

- **التعريف 03** : حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصل ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الإستغلال والابقاء على السير وفقا للسياسات المرسومة[3] .

---

[1]- حمزة يحيات ، فوزية لعرابة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، فرع مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016- 2017 ، ص 11.

[2] -عبد الفتاح الصحن، والمراجعة الداخلية الحدبثة ف، الدار الجامعة الاسكندرية ، مصر ،2006، ص15.

[3] -عطا الله أحمد سرايا و آخرون الرقابة الداخلية الحديثة ، دار التعليم الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2012،ص23.

- **التعريف 04 :** عرف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها تشمل ووسائل التنسيق والمقاييس والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الرقابة الداخلية .[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنه مجموع الممارسات والإجراءات المحددة والطرق والمقاييس المقررة من طرف مجلس الإدارة والمسؤولين عن قيادة المؤسسة وهذا لضمان الغرض القانوني لنشاطات المؤسسة .[2]

الفرع الثاني : أنوع الرقابة الداخلية :

- **أنواع الرقابة من حيث طبيعتها :** تنقسم الرقابة الداخلية من حيث طبيعة نشاط الذي تمارسه إلى ثلاث أنواع كما يلي [3]:

أ- الرقابة المحاسبية: ويقصد بها كافة الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة ، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولا قبولا عاما ، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية المقبولا قبولا عاما. [4]

ب- الرقابة الإدارية: وهي تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تخص بعمليات إصدار القرار وكذلك مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة بهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.[5]

---

[1]- نعيمة فلفول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم مالية ومحاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2018/2017 ، ص 23.

[2]- امين السيد ،احمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2007 ، ص 256.

[3] -غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية ، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2006،ص207.

[4]- رغد ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الاسلامية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غزة ، 2014، ص67.

[5]- ايمان العماري ، دور التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية في تغعيل نظام الرقابة الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة مالية وبنوك ، شلف ، 2017، ص 81

ج- الضبط الداخلي : يعرف الضبط الداخلي بأنه ذلك النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة ، وذلك ضمان لحسن العمل وعدم وقوع أخطاء أو غش أو تلاعب بأصول المنشأة وحسابتها [1].

- **الرقابة الداخلية من حيث التوقيت** : من خلال تحقيق أهداف المنشاة تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال أنواع للرقابة وهي كالتالي :[2]

ا- الرقابة الوقائية (المانعة): وتتمثل في الضوابط والقواعد والإجراءات التي تنظم العمل وتمنع التدخلات وبالتالي تضمن سير الأعمال في الإتجاه الصحيح وهي بذلك تسبق حدوث الأخطاء والإنحرافات .

ب- الرقابة التحذيرية (الكاشفة): يركز هذا النوع على ما يجري أثناء التنفيذ لذلك متزامنة مع التنفيذ أو الإنجاز، وبموجب هذا النوع يتم التأكد من أن الأعمال تنجز وفق ما يرد في الخطط بهدف حل المشكلات حال وقوعها عند التنفيذ وهذا النوع هوأكثر الأنواع استخداما .[3]

ج- الرقابة اللاحقة : وتسمي بالرقابة العلاجية ويرتكز دورها بعد الإنتهاء من إنجاز مراحل العمل المطلوب ،ويتم عن طريق فحص ومراجعة العمليات المالية التي تم الإنتهاء منها ، للكشف عما وقع من مخالفات وإنجازات عن طريق مقارنة ما تم إنجازه بالمعايير الموضوعة سلفا .

الفرع الثالث : عناصر الرقابة الداخلية

- **الخريطة التنظيمية:** تحقق الرقابة بوجهيها بوجود هيكل تنظيمي داخل المؤسسة.

2- عناصر بشرية ملائمة : العنصر البشري هو أساس نجاح أي نظام رقابي لأن الفرد في مختلف المستويات الإدارية مسؤولين مسؤولية كاملة عن تنفيذ أساس وقواعد الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.[4]

- **نظام سجلات ومستندات متكامل** : النظام المحاسبي هو مصدر المعلومات اللازمة لمن يهمهم أمر المؤسسة ولكي يحقق النظام المحاسبي دوره في مجال الرقابة الداخلية يجب توفر فيه الخصائص التالية :

---

[1] -فتحي رزق السوافيري ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2002،ص ص 19-20.

[2] -مصطفى صالح سلامة ، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية ، الطبعة الأولى ، دار البداية ، ناشرون وموزعون ، عمان ، 2010 ، ص ص 22-23.

[3] -زين يوسف عواد مصطفى ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية ، مكتبة بن موسى السعيد ، الجزائر ، 2011،ص ص 62-63.

[4] -محمد سمير الصبحان ، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص201.

البساطة توفير الأفراد المختصين ، خدمات متطلبات الرقابة والمراجعة توضيح نتائج الأعمال والأنشطة ، وضع دليل محاسبي موحد .....الخ .[1]

4- أدوات رقابة مناسبة : هناك أدوات وأساليب رقابة يجب توفرها تتمثل هذه الأدوات في الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية.

5- نظام متكامل للتقرير: تمثل التقارير الناتج النهائي لأي نظام معلومات ولذلك يجب أن نميز بصحة بياناتها ، وبدقة معلوماتها ، وإعدادها في الوقت المناسب حيث تهدف التقارير بصفة عامة إلى توفير البيانات اللازمة للإتخاذ القرارات سواء كان ذلك على مستوى إدارة المؤسسة أو على مستوى مستخدميها خارج نطاق المؤسسة

الفرع الرابع :أهمية الرقابة الداخلية

تتلخص أهمية الرقابة الداخلية فيما يلي :[2]

- الرقابة تشجع لإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة إلى ضرورة إتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطا يقع عند تنفيذ الخطط .

- الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أوالنظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط ، وتعديل الخطط يكون عن طريق تحديد الإجراءات الأزمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الإنحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة .

- الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سلمية في العمل لأنها تصنع الأجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الإقتصادية أو القطاعية النوعية من أهداف إقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معا .

- الرقابة فيها تجويد لأداء وتصحيح الأخطاء ومنع الإنحرافات ويتم ذلك عن طريق الجودة في الإنتاج بأقل تكلفة وبمستوى الأسعار التي وضعتها السلطة الإدارية أو التنفيذية وتقوم بتصحيح الخطأ الذي يقع في العملية

---

[1]- سعودي زهير ، النظام القانوني لتسيير و رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء 01-04،رسالة ماجستير في قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، بن عكنون ، 2003،ص59.

[2] - مقدم خالد عبدد الله مايو ، مطبوعة حول نظام الرقابة الداخلية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016،ص40.

الإنتاجية عن طريق النظر الى سرعة الإنتاج وجودة السلع بأقل وقت الذي في نهاية يشجع المسؤول على تحسين الانتاج .

– التنسيق بين المجموعة الواحدة والذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سلمية وتنفيذ الخطط بشكل سليم وسريع وكشف مواطن ضياع بطريقة سريعة وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة .[1]

الفرع الخامس : أهداف الرقابة الداخلية

تتمثل الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية : [2]

- **حماية الاصول:** ان أهم أهداف الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الإستثمارات المخزونات والحقوق ، هذه الحماية تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطاء الممكنة ، وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكنيها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسات العامة للمؤسسات .
- **التحكم في المؤسسة:**إن التحكم في أنشطة المتعددة للمؤسسة ، وفي عوامل الإنتاج وفي النفقات والتكاليف عوائدها ، وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة ، ينبغي عليها تحقيق أهدافها هياكلها وطرق وإجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها والمساعدة على خلق الرقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها لذا إنشات رقابة التسيير في المؤسسة
- **ضمان نوعية المعلومات:** بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي إختيار دقة ودرجة الإعتماد على البيانات المحاسبية، تتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية :

*تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛

*إدخال العمليات التي سجلت الى البرنامج الآلي ، والتأكد من البيانات المتعلقة بها ؛

* تبويب البيانات التي حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المدقق؛

* إحترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛

* توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها .

---

[1]– معن محمود ، عياصرة مروان محمد بني احمد ، القيادة والرقابة والاتصال الاداري ، دار الحامد ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008 ص72/ 73.

[2]– مداوي سامية ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة بمؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم ، لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2014– 2015 ، 25.

- **تشجيع العمل بالكفاءة:** إن أحكام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الإستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة ، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند وصولها لحدودها الدنيا غير أن الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسن في مردودية المؤسسة [1].

بنظرة بسيطة للشكل نرى أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالأساس في الحماية، الدقة ، والإلتزام ، أن وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يبعد إحتمال حدوث أخطاء ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه الأن الأخطاء تكون دائما ممكنة الحدوث بالرغم من التحكم في أنظمة الرقابة الداخلية ، إلا أن وجود نظام قوي وفعال يؤدي إلى إحتمال حدوث الغش و أوجه عدم إنتظام في بيانات الوحدة ،فبدون جودة رقابة مجدية من السهل حدوث الأخطاء مما يجعل من الصعب إنتاج وثائق قابلة للتحقيق ، تساعد عل أحداث عملية التعارض في المصالح ، ولذا يقتضي ضرورة فحص وتقييم الرقابة الداخلية القائم ، أو المتعمد في الوحدة موضع الفحص .

المطلب الثاني : مكونات الرقابة الداخلية [2]

تتكون الرقابة الداخلية من خمس مكونات مترابطة ومتداخلة كالاتي :

1-بيئة الرقابة : يتم خلق البيئة عن طريق إدارة المؤسسة المدير والمسؤولين التنفيذيين من خلال إتجاهاتها وإدراكها وتصرفاتها المترابطة بضوابط الرقابة الداخلية أهميتها في المؤسسة .

2- تقييم المخاطر: يهتم بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على إحتمال حدوثها ومحاولة تخفيف حدة تأثيرها الى مستويات مقبولة وبمختلف تقدير الخطر من طرف الإدارة عن تقديره من طرف المدقق لكن يرتبط معه بشكل وثيق حيث تقوم الإدارة بتقييم الأخطار كجزء من تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتقليل الأخطار والمخالفات، ويقيم المدقق الأخطار لتحديد حجم لأدلة الضرورية في المراجعة ، فأن اقامت الإدارة بتقدير فعال للأخطار وإستجابت لها على نحو مناسب سيقوم المدقق بجمع عدد قليل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعرف او الإستجابة للأخطار الهامة. [3]

---

[1] – ايمان العماري ، دور التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية في تغعيل نظام الرقابة الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة مالية وبنوك ، شلف ، 2017، ص 81

[2] – فاطيمة بحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016-2017 ، ص 10/9.

[3]– الفين ارينز ،جيمس لويك ،المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 ، ص 384.

3- أنشطة الرقابة : تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ، ملائمة وإدارة المخاطر بفعالية وتحقيق تلك الأنشطة بالرقابة على التشغيل ومتابعة التشغيل والرقابة على إعداد التقارير المالية والرقابة على الإلتزام ، وتهتم أنشطة الرقابة على تشغيل ومتابعة المؤسسة بينما تهدف أنشطة الرقابة على الإلزام ، التأكد من الإلزام بالقوانين التي تطبق على المؤسسة .

4 - المعلومات والإتصال : تتضمن عمليات المؤسسة المرتبطة والملائمة للتقرير المالي والإتصال ، بمعنى نظام التقرير المالي واجراءاته والسجلات الخاصة بإدخال وتسجيل والتقرير عن العمليات المالية للمؤسسة ، ودلك والأحداث والظروف المحيطة والمحاسبة عن الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية المرتبطة ، وأيضا الوسيلة التي عن طريقها تقوم المؤسسة بتوصيل والمسؤوليات المالية والأمور الهامة بالتقرير المالي .

5 -متابعة ضوابط الرقابة الداخلية : هي العملية المصممة لتقييم فعالية أداء الرقابة الداخلية خلال الزمن ، وهي تتضمن تقييم عملية تنظيم وتشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على أساس مع أخذ التصرف التصحيحي حيثما يكون ذلك مطلوبا بالإضافة إلى تعديل ضوابط الرقابة الداخلية في ضوء الظروف المتغيرة على نحو ملائم .[1]

المطلب الثالث : أسس وإجراءات نظام الرقابة الداخلية [2].

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعتمد على كل من النموذج المحاسبي والإداري الفعال يسمح بتوليد معلومات معبرة بصدق عن الوضعية للمؤسسة من جهة ، ويمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى، وتتمثل أسس نظام الرقابة الداخلية في :

الفرع الأول : أسس الرقابة الداخلية

توجد مجموعة من أسس وهي كالتالي :

1-الأسس الإدارية :

لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الأسس الإدارية يجب توفرها لضمان الكفاءة العالية هذا النظام وهي :

أ-هيكل تنظيمي كفء:

---

[1]- قسيمة إكرام ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2015-2016،ص59.

[2] -خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ط1، 2006 ، ص123.

إن وجود هيكل تنظيمي كفء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال وخاصة إذا كان تحديده للمسؤوليات دقيق وواضح، والهيكل التنظيمي يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لحجمها وإتساع أعمالها وطبيعة نشاطها ، وحتى يكون هذا الهيكل التنظيمي كفء لا بد من مراعاة تسلسل الإختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، كما يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية في المؤسسة إلى إستقلال الإدارات وتوضيح ألا يتم السيطرة على عملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد ، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارة التي تقوم بتنفيذ العملية و الإدارة المسؤولة عن الاحتفاظ بالأصول وإدارة الحسابات .

ب-**كفاءة** الموظفين :[1]

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب لذلك تعتبر عملية إختيار الموظفين ذوي الكفاءة العالية وتدريبهم من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ،وبالتالي يجب أن يكون للمؤسسة سياسية سليمة في تعيين الموظفين الجدد مع مراعاة المؤهلات اللازمة لكل وظيفة .

ج-**وجود مستويات ومعايير أداء سليمة :**

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم يؤثر بدرجة كبيرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء ، وبالتالي يجب على الإجراءات الموضوعة إظهار الخطوات التي يتم بمقتضاها إعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول ، كما يجب عليها إظهار مستويات الأداء والوسائل التي تضمن دقة إتخاذ القرارات ، كما أن كفاءة العاملين بالمؤسسة لا يعني التخلي عن معايير قياس أدائهم ،وذلك من أجل محاولة المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط وتحديد الإنحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الإنحرافات .

د-و**جود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول [2]:**

يجب أن يكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات لتوفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس حتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة ، كما يجب عليها الإحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن

---

[1] -مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة ، الطبعة 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2014 ،ص178.

[2] – عامر حاج دحو ، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار ، 2017 -2018،ص60.

تقلل من إحتمال إدخال تعديلات عليها وإتلافها ، وإتباع سياسات سليمة لتوفير الحماية المادية للأصول كتخصص أماكن خاصة بها، إستخدام الأنظمة الإلكترونية لحمايتها ، تحديد الأَسخاص المسموح لهم بالدخول إلى هذه الأماكن ، الإحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات المغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف كما يجب أن يتم إصدار واستلام تلك الأشركة والأقراص عن تصريح وإثبات تلك المعلومات .

هـ-وجود قسم المراجعة الداخلية :[1]

من متطلبات الرقابة الداخلية وجود قسم تنظيمي إداري داخل المؤسسة يطلق عليه إسم قسم المراجعة الداخلية مهتمه الرئيسية تتمثل في التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية .

الفرع الثاني : الإجراءات الرقابة الداخلية

تقوم الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة ، وتتمثل في كل من الإجراءات التنظيمية والإدارية ، والإجراءات لمحاسبية و الإجراءات العامة .

أولا: الإجراءات التنظيمية والإدارية[2]**:**

تخصص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة ، فنجد فيها إجراءات تخص الأداء الإداري ، من خلال تحديد الإختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن رقابة على كل الموظفين داخل المؤسسة ، وتوزيع وتحديد والمسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤولا ومدى إلتزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، وإجراءات أخرى من طرف الموظف الذي قام بإعدادها .

و إجراءات حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وفرض إجراءات معينة لإنتقاء العاملين ، وضبط الخطوات الواجب إتباعها لإعداد والقيام بعملية معينة، بحيث لا يترك لأي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول ، وبالتالي يمكن إظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط هي :

1-تحديد الاختصاصات :[3]

إن تحقيق أهداف المؤسسة يكون حتما عبر تضافر الجهد داخل أجزائها كل حسب إختصاصه،لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للإختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، فعند الوقوف على هيكلها التنظيمي يجب تحديد إختصاصاتها الخاصة بها.

---

[1] -خلف عبد الله الوردات ، مرجع سابق ، ص139.

[2] حورد دانيال غالي ، تطور منهة المراجعة ، الدار الجامعية ، للطبع والتوزيع ، 2001، ص342.

[3] -بوطرة فضيلة ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، رسالة ماجستير ، علم التسيير ، جامعة محمد بوضياغ ، بالمسيلة ، الجزائر ، 2007،ص21.

2-تقسيم العمل :

إن تقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الإختصاصات داخل المؤسسة ويمنع من تداخل وتضارب مهامها ، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من إحتمالات وقوع الأخطاء ، الغش والتلاعبات داخل المؤسسة .

3-توزيع المسؤوليات:

يقوم هذا الإجراء إلى الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين من أجل تحديد تبعية الإهمال و الأخطاء ، وعملية تحديد المسؤوليات بشكل واضح وبين تكمن كل موظف من معرفة حدود عمله و مسؤولياته والتزاماته تجاهها ، وهذا الإجراء يعطي الرقابة الداخلية فعالية أكثر من خلال التحديد وبدقة مرتكب الأخطاء وعدم إستطاعته التهرب منه وجهة أخرى .

4-إعطاء تعليمات صريحة :[1]

يشمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي في المؤسسة وينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو المصلحة إلى منفذيها ، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمية وتنفيذها على أحسن وجه ، ولكي تكون هذه التعليمات صريحة ويستطيع المنفذ تطبيقها يجب أن تتميز بالوضوح ، الفهم وإحترام السلم التسلسلي للوظائف

5-مراقبة الموظفين ورفع مستوى كفاءة أدائهم :

يجب وضع بعض الترتيبات اللازمة للتأكد من أن الموظفين مؤهلين ويتمتعون بالقدرات التي تناسب مسؤولياتهم كالتدريب ودوران التناوب والتقييم الدوري،لأن السير الجيد لأي نظام رقابي يرتبط بالضرورة بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين ، لذا تعتبر الكفاءة والمميزات الفردية من أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام .[2]

---

[1] -عصام الدين محمد متولى ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، جامعة العلوم و التكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة ، الصنعاء ، 2009، ص122.

[2] -طواهر محمد التهامي ، صديقي وتدقيق الحسابات الإطار النظري وممارسة التطبيقية ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000،ص ص 84-85.

ثانيا: الإجراءات المحاسبية : وتضم النوحي التالية :[1]

1- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والإحتيال ، ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة؛

2- إصدار التعليمات بعدم إثبات العمليات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين، ومرافقة به الوثائق المؤيدة الأخرى؛

3- عدم استدراك أي موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر؛

4- إستعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتمالات الخطأ إلى سرعة إنجاز العمل؛

5- إستخدام وسائل التوزان المحاسبي الدوري مثل موزاين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية ...؛

6- القيام بجرد ذلك مع الأرصدة الدفترية .

ثالثا: الإجراءات العامة : وتضم النواحي التالية[2]:

1- التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها ؛

2- التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها، ضد خيانة الأمانة ؛

3- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر؛

4- إستخدام وسيلة الرقابة الحدية ، يجعل سلطات الإعتماد ومتمشية من المسؤولية ؛

5- إستخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ، وعهد الخزائن النقدية ؛

6- إستخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تتكون عرضة للتلاعب ولإختلاس ،وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي .

---

[1] -خالد أيمن عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،1998 ، ص ص 227-228.

[2] -محمد عبد الفتاح ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة ، ط2، دار وائل لنشر ، عما ، 2013 ، ص114.

المبحث الثاني : محددات تحسين الأداء المالي

قبل لتعرف على مفهوم لأداء المالي يجب التعرض أولا إلى مفهوم الأداء المالي من أكثر المفاهيم سعة وشمولا إذا ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركة .

المطلب الأول : ماهية الأداء المالي

تهتم المؤسسة والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل ولحل الأمثل للحفاظ على البقاء و الإستمرارية، فهو من بين المقومات والدعائم الرئيسية للشركة ، حيث يوفر متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها،لمقارنى الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة .

أولا: مفهوم الأداء المالي

– يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يرتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.

– وبمفهوم أخر يعتبر الأداء المالي أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية و توجيهها إتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم والنجاح؛

– أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها ؛

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو الأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفي فترة معينة .

– وبصفة عامة فان الشركات تعبر عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من إستخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية . [1]

ثانيا :أنواع التحليل المالي

[1]– محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد آسهم الشركات ، الطبعة الأولى ، دار حامد ، عمان ، 2009، ص45.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعها متعددة، يكمل بعضها الآخر ، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة ، ومن أهم هذه الأسس ما يلي :[1]

1-**الجهة القائمة بالتحليل :**

1-**التحليل الداخلي** :إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات ولغايات معينة يطلبها المشروع ، فيعتبر التحليل داخليل وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة .

2-**التحليل الخارجي** : يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات ، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية ...الخ .[2]

2-**الفترة التي يغطيها التحليل :**

يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي :

1-**التحليل المالي قصير الأجل** :غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك [3].

2-**التحليل المالي طويل الأجل :**

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند إستحقاقها ، ومدى إنتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية ولتحقيق الغابات السابقة يقوم المححل بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والإستخدامات ما يعني الجمع بين

---

[1] -محمد المبروك أبو زيد ، التحليل الماي شركات وأسواق مالية ، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009، ص36.

[2] -محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2003 ، ص ص 4-5.

[3] -مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زيد ، التحليل المالي باستخدام الحاسبوب ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006،ص15.

التحليل القصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل (عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل)، خارجية وداخلية ، ومجالات استخدامها.

3-**الهدف من التحليل :**

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع إستنادا إلى الهدف من التحليل نكر منها :

1-تحليل لتقويم لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

2-تحليل لتقويم لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

3-تحليل لتقويم ربحية المشروع؛

4-تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛

5-تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات إستخدامه .

4-**البعد الزمني :**

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر،وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :[1]

1-**التحليل العمودي (الرأسي ، الثابت):** ويتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والإستنتاج دون أخذ أي إعتبار للزمن في التحليل .

2-**التحليل الأفقي (المتغير):** ويخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية، ويتم تحليلها ومقارنتها ولإستنتاج ثم وضع التتنبؤات أو التوقعات للفترات الزننية القادمة .

5-**المدى الذي يغطيه التحليل :**

يمكن تبويب التحليل إستنادا إلى المدى الذي يغطيه التحليل المالي إلى :[2]

---

[1] -أيمن الشنطي ، عامر شقر ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ، الأردن ، 2007،ص127.

[2] -محمد عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008،ص115.

1-التحليل الشامل : في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيدالمتهمين بأنشطة المؤسسة ، وذلك بغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام .

2-**التحليل الجزئي** :غالب ما يكون الهدف منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل ، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة من أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي .

ثالثا:أهمية وأهداف الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :[1]

1- أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في بأنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .

وتتبع أهمية أدائها المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته ، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للشركات وإستثماراتها ووفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية و البقاء في المنافسة وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة
- تقييم تطور نشاط الشركة ؛
- تقييم مديونية الشركة.

2- أهداف الأداء المالي

[1] -جمال الدين المرسي ،أحمد عبد الله اللحلح ، ادارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ،2007، ص ص 96-97.

يحقق الأداء المالي مجموعة من الأهداف المهمة على مردودية نشاط الشركة وكذا الرفع من رأسمالها ويمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية و المالية المحيطة، كذا تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة، ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

كما يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة وتفسير البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات، والحصول على المعلومات من المستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لأخر خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.[1]

رابعا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

- يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على الأداء المالي على النحو التالي :[2]

❖ **الهيكل التنظيمي** :هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها ،وفيه تتحدد أساليب الإتصالات ، الصلاحيات و المسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة و المعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات ، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد أوامر للأفراد في المؤسسات والمساعدة في إتخاذ القرارات .

❖ **المناخ التنظيمي:** وهو وضوح التنظيم وكيفية إتخاذ القرارات وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم وإدراك العاملين لمهام المؤسسة ،أهدافها وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الناحية المالية والإدارية ، وإعطاء المعلومات

لمتخذي القرار لرسم صورة لأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

---

[1] – دونالد ورترز ،"101طريقة لتطوير أداء الشركات " ،الطبعة الأولى ، دار فاروق للنشر والتوزيع ، مصر ، 2002 ، ص17.

2– بزقراري حياة ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرة للجنوب –بسكرة ، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وتسيير ، فرع علوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2010–2011 ص 38–39.

- **التكنولوجيا** : هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات (كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة تكنولوجيا الإنتاج المستمر ،.....الخ).

وكل المؤسسات تحدد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبية أعمالها و المنسجمة مع أهدافها ، ذلك أن التكنولوجيا تعد من ابرز التحديات التي تواجه المؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره ، بهدف الملائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب مختلفة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف و المخاطرة و التنوع ،بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية .

- **الحجم** : يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات ، إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها إجمالي الموجودات و إجمالي المبيعات ، حيث أن مقاييس الحجم مختلفة قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات المؤسسة بشكل مختلف وان إختلاف كل منها بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أداء المؤسسة بشكل مستقل .

-

خامسا: مصادر معلومات التحليل المالي :

كثيرا مايتم الخلط بين مصطلحي المعلومات والبيانات، نظرا لتقاربها والعلاقة التي تربطهما،حيث تعتبر المعلومات كمنتج للبيانات كما يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها أوتحويلها لكي تصبح ذات منفعة لمن يحتاجها، ومن ثم فإن البيانات تعتبر المادة الخام التي تحتاج إلى معالجة لتصبح منتج نهائي (معلومات)لتستخدم فيما بعد لخدمة أهداف معينة[1].

وتحتاج عملية التحليل المالي إلى معلومات و بيانات يستخدمها المحلل المالي من أجل القيام بعملية تشخيصية هدفها الفحص والتنبؤ بالمعلومات،من خلال الإعتماد على مصادر مختلفة،هذه الأخيرة توفر المادة الأولية التي تعتمدعليهامخرجات عملية التحليل المالي،على أن تكون هذه المصادر على قدر من الموثوقية و المصداقية، كما أن تحقيق العملية التشخيصية والتحليلية لأهدافها ووصولها إلى نتائج تساعد المهتمين على إتخاذ القرار وتقدير النتائج المستقبلية للمؤسسة لايكون بالإعتماد فقط على القوائم المالية ،وإنما يجب أن يتعداه بتوفير معلومات أخرى،وهذا

[1] مدني بلغيث ، محمود طواهر التهامي ، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005 ، ص98-104.

رجع لكون تطور المؤسسة مرتبط بعاملين،الأول داخلي) تنظيم المؤسسة،طبيعة المنتج، إنتاجية العمل، .... إلخ)،والثاني خارجي (النمو الاقتصادي،التطور التقني،السياسة لضريبية... إلخ) ، وبالتالي فإن المحلل المالي يأخذ بعين الإعتبار هذه العوامل من خلال إعتماده على مصادر أخرى تسهلها عملية التقييم وتفسير النتائج ، وبناءا على ما سبق فإنه يمكن تقسيم مصادر معلومات التحليل المالي إلى :

1-**مصادر داخلية** :

وبتعدد المصادر الداخلية يمكن أن نحصر فيما يلي :

1-**1-القوائم المالية الأساسية**[1]:

وتشمل حسب النظام المحاسبي المالي خمسة قوائم يمكن أن نذكرها تباعا لما يلي :

- ❖ الميزانية ؛
- ❖ جدول حسابات النتائج ؛
- ❖ قائمة التدفقات النقدية ؛
- ❖ جدول تغيرات الأموال الخاصة .

الملاحق : وتعد جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير متوفرة في القوائم المالية ، كما تحوي الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة [2].

1-2-**التقارير المؤقتة (المرحلية)**: وهي التي تقدم على مدار السنة(نصف أوربع سنوى) ويكون الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في تواريخ متقاربة لإتخاذ قرارات الإستثمار و الإقراض ، ويضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل [3].

1-3-**تقارير مجلس الإدارة** :والتي تحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية .

---

[1]حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية)، الدار الجامعة ، مصر ، 2000،ص5.

[2]منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، 2005 ، ص20.

[3]إيمان أنجرو ، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 ، ص64.

1-4-تقرير مراجع الحسابات :وما قد يحتويهمن ملاحظات أو تخفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها .

1-5-التقارير الإدارية : وهب التقارير الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، بالإضافة إلى معلومات أخرى .

2-مصادر خارجية :

حيث يستطيع المحلل المالي الحصول علىا لمعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق رأس المال وهيئات البورصة،

بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف و المجلات المتخصصة والمكاتب الإستشارية ،ومن المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة،مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة و لذلك يجب تجميع معلومات عن الصناعة التي يعمل فيها المؤسسة ، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الإقتصاد بصفة عامة ، وكذلك بيانات عن ظروف المنافسة ، وأثر الإتفاقيات الدولية في تلك الصناعة .

- ويتوقف إعتماد المحلل المالي على كل من المصدرين حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة ،أي هل هي مؤشرات كمية أم نوعية.

المطلب الثاني : أسس قياس الأداء المالي[1]

إن الغرض من المعايير هو حساب مستوى الأداء الذي تحققه المؤسسة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، والمهايير تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات فالمعيار يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إلى عملية التقييم ،أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار فالأداء المالي الجيد مرهون باختيار المعايير والمؤشرات المناسبة.

الفرع الأول : أسس الأداء المالي

إن معظم أسس تعتمد على القواعد المحاسبية والوثائق المحاسبية والإقتصادية والتقنية إن المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الإقتصادية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في

[1] – علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2017-2018، ص67.

حساب أسس المستخدمة ، فإن الميزانية العمومية ، الكشوف المالية التحليلية ، حساب الأرباح والخسائر ، المعلومات الإقتصادية كالعرض والطلب، الإنتاج والقيمة المضافة تلعب دورا كمقاييس.

إن التوصل إلى رقم معين لايعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي، فالنسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها فينبغي مقارنتها أسس نسب أخرى وهناك عدة أسس للمقارنة وهي [1]:

أ- التاريخية للمنشأة :

وتحسب هذه النسب من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والإستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية .

ب- المطلقة :

وتأخذ هذه أسس شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة مثل نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة .

ج- القطاعية :

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من أسس القطاعية في رقابة الأداء ، وهي الأسس تمثل متوسط الأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة خاصة وأن المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص .

د- المستهدفة : [2]

وهي النسب التي تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)،بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي [3]

---

[1] -محمد الصيرفي ،إدارة المال وتحليل هيكاله ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2006،ص285.

[2] -عبد الحليم كراجة وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006،ص157.

[3] - جمال الدين المرسي ،أحمد عبد الله الحلح ، الإدارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007، ص ص 96-97.

إن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الإعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية والأصول المادية للمنشأة ، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة ، والتي تستغلها في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة .

فأي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فإن يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الإقتصادية، والتي تكون عادة سببا في إختفاء البعض منها، ويتنج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة،أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار ، ونظرا لإعتماد كثير من القرارات على المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، ونظرا لإعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية ، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب ، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية .

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية ، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد معلومات صالحة للاستعمال .[1]

فتعتبر المعلومات الأداء المالي الأساسية لعملية إتخاذ القرار ، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم .

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن الموكز المالي للمؤسسة ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف الأداء المالي ، والذي بعد قيامه يفحص والأداء المالي ونظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة وبعد إتمام برنامج أداء المالي فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات نظام الرقابة الداخلية .[2]

ومن هنا تتضح لنا دور نظام الرقابة الداخلية وبتقييم الأداء المالي في المؤسسة .

---

[1] – صابر تاج السر محمد ، عاصم التجاني ابراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية ، دراسى مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية أسمنت الجنوب،أمارابك ، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، العدد 21 ، المجلد 7، السعودية ،2016، ص247.

[2] – فيصل محمود الشواورة ، مبادئ الإدارة المالية ،إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل –الاستثمار–التخطيط–التحليل المالي)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص247.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات المحلية والعربية التي تناولت موضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى ، ومن خلال مجهوداتنا الفكرية والبدنية توصلنا إلى بعض من هذه الدراسات حيث تم تخصيص هذا المبحث لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا، إضافة إلى عرض أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية مع بيان ما يميزها عنا.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة (الهدف ، الأداة والمنهج ،أهم النتائج)

اولا : الدراسات المحلية

الداسة الأولى : مداوي سامية ، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة** ، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، جامعة مستغانم ، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة الى :

- التعرف على واقع مهنة التدقيق الخارجي ومدى تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- توضيح اهمية نظام الرقابة الداخلية في دعم مهنة المدقق الخارجي وتحقيق نتائج جيدة ؛
- التعرف على مدى مساهمة المدقق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر في المؤسسة.

تطرقت هذه الدراسة الى استعراض الإطار النظري للتدقيق والمدقق الخارجي حيث تطرقنا فيه الى تقديم نظرة عامة حول التدقيق ودراسة عامة حول المدقق الخارجي ومسؤولياته وتقاريره ، وكذا دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق من طرف المدقق الخارجي حيث تم تقديم ماهية نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر واجراءات تحسين هذا النظام .

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل توضيح وفهم الإطار النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات، من معايير واجراءات وطرق ممارستها المهنية كما سيعتمد المنهج دراسة الحالة من اجل إسقاط مجمل ما تم التطرق اليه في الجانب النظري للدراسة على المؤسسة .

توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الخارجي وظيفة تتم عن طريق مدقق خارجي مستقل عن المؤسسة هدفه الرئيسي هوا إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة ، من خلال راي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية وان وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء ان لم نقل حذفها نهائيا.

الدراسة الثاني :عقيف هشام ، طيب صلاح الدين، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة تخرج مقدمة لستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير أكايمي ، تخصص ادارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ، 2017-2018 .

هدفت هذه الدراسة الى

- محاولة معرفة اهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية ؛

- امكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في المؤسسة الإقتصادية ؛
- محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الوطنية للأنابيب والمنتجات.

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية بتطرق الى المفاهيم والمرتكزات لأساسية حول نظام الرقابة الداخلية من تحديد وضبط لمفهومه ومكوناته والعناصر لأساسية المحددة له وعلاقته بنظام المراجعة واستعراض تقييم فعالية نظام

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة خاصة تلك المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وللوصول الى كافة تطلعات موضوع البحث بالإضافة الى منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من التعمق في موضوع البحث من خلال الزيارات الميدانية .

توصلت الدراسة الى ان التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية ، من شانه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام لأن فشله يرجع الى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية ان تجري تحليلا للتكاليف لأنها مكلفا للغاية .

الدراسة الثالثة : عامر حاج دحو ، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الإقتصادية** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار ، 2017 – 2018.

هدفت هذه الدراسة الى :

- ابراز مختلف المخاطر الرقابية التي تتعرض اليها المؤسسات الإقتصادية ؛
- ابراز اهمية التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في التحسين من أداء المؤسسات الإقتصادية

تطرقت هذه الدراسة الى عموميات حول التدقيق ونظام الرقابة الداخلية بتطرق الى ماهية التدقيق وادلته باعتبارها المعلومات التي يجمعها المدقق بهدف الحكم على الأنظمة الرقابية وبيانات المؤسسة وكذا التعرف على منهجية التدقيق القائم على المخاطر.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في الاشارة إلى أهم الإجراءات التعريفية لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها والمنهج التحليلي من أجل تفسير وتحليل نتائج الدراسة .

توصلت الدراسة الى :

- يساهم التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في التحسين من كفاءة نظام الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية بولاية معسكر وبالتالي المساهمة في تحسين من ادائها .

4-**الدراسة الرابعة :** حمزة يحيات ، فوزية لعرابة ، **دور المراجعة الداخلية في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة الحالة : المركب الصناعي التجاري الحضنة –مسيلة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، فرع مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016- 2017 .

هدف من هذه الدراسة إلى التعرف كثر على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، وكذلك التعرف أكثر على المراجعة الداخلية ، المراجع الداخلي والمعايير التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية ، وكذلك تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية ، تحديد الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية .

المنهج المتبع وهو عبارة سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية بالموضوع حيث سيتم التطرق إلى كيفية تقيم أداء الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية وكذلك طريقة عمل المراجع الداخلي .

وقمنا بتطرق إلى مجموعة من النتائج وهي :

- وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من أهم الوظائف حيث تظهر هذه الأهمية في الدور الكبير الذي يقوم به من أجل حماية ممتلكاتها من الإختلاس ، التلاعب والضياع وهذا عن طريق الرقابة والفحص المستمر لجميع أنشطة و أعمال المؤسسة .
- تعتبر المراجعة الداخلية أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة ، بحيث تعمل هذه الأخيرة على تطور وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية .
- تتبع المراجعة الداخلية منهجية علمية منتظمة والتي يدورها تستند إلى مجموعة من الوسائل والطرق والتقنيات التي تسنح لها بجمع الأدلة والقرأن الكافية لتدعيم حكمها على حالة المؤسسة .

5-الدراسة الخامسة : قسيمة إكرام ، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،** مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وعلى الوسائل و الإجراءات التي يتبعها المدقق الداخلي أثناء أداءه لمهمته ، والكشف على الصعوبات

التي تعرقل سير مهمة التدقيق الداخلي، وإبراز الخدمات آو المهام التي يمارسها المدقق الداخلي و التي من شانها أن تساهم في تحسين الأداء .

تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي من نشأة ومفهوم وكذا إلى أهمية وأنواع التدقيق الداخلي كما تطرقت إلى أهداف وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي وأدواته ومنهجية تنفيذه كما تطرقت أيضا إلى دراسة الأداء المالي من مختلف جوانبه وكيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تحسينه

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك استنادا لطبيعة موضوع البحث ، وذلك من أجل معرفة أساسيات التدقيق الداخلي والأداء المالي باستعانة بالكتب ومختلف الرسائل الجامعية و المقالات و المجلات العلمية وتحليل المعلومات المتحصل عليها نظريا و تطبيقيا ، كما تم التطرق إلى دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة اوماش بسكرة .

توصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يقوم على مجموعة من الأهداف تطورت عبر الزمن مع تطور مفهومه وأهميته داخل المؤسسة ، إلى أن أصبح عنصر مهم في المؤسسة لا يمكن الإستغناء عنه وإن التدقيق

- الداخلي يعتبر أداة إدارية تابعة للإدارة العليا للمؤسسة ، وان التحليل المالي وسيلة أساسية يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة تحسن الأداء المالي للمؤسسة .

6-الدراسة السادسة : علواني سفيان، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،** مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2017-2018 .

- هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي وأهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، وكذا مسار عمل المدقق الداخلي والخدمات والمهام التي يقوم بها والتي تساهم في تحسين الأداء المالي.
- وتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف وتطور التاريخي للتدقيق الداخلي باعتباره وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الإقتصادية والصناعية ، والى أهميته وأهدافه واهم أنواعه والمخاطر المترتبة عن عدم كفاءته.
- الخدمات التي يقدمها ومراحله والدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي بالإضافة إلى مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه وأساليب قياسه.

- استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإستعانة بالكتب والمذكرات والمجلات ملتقيات ومقابلات، واستخدمت من تقنية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة أم البواقي.
- توصلت هذه الدراسة إلى انه لا يمكن للإدارة الرقابية الإستغناء عن مهام المدقق الداخلي باعتباره نشاط استشاري مستقل وموضوعي، مصمم للكشف عن نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ، وإن الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الصناعية والإقتصادية، وللوصول إلى التقرير النهائي يجب إتباع منهجية متمثلة في مسار التدقيق الداخلي ويجب إتباع المنهجية بحذافيرها من معايير وقواعد وسلوكيات للوصول إلى رأي صادق وسليم .

7-الدراسة السابعة : نعيمة فلفول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، دراسة حالة مؤسسة سونالغاز –أم البواقي – ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم مالية ومحاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2018/2017.

الهدف من الداسة هو :

1-التعرف أكثر على التدقيق الداخلي المدقق الداخلي و المعايير التي تحكم مهنة التدقيق.

2-إظهار أهمية التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية .

3-تحديد الصعوبات التي تواجه المدقق أثناء فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع ويقصد الإحاطة بكل جوانبه ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات ، اعتمادنا في هذه الدراسة على المنهج الوضعي فيما يخص الجانب النظري وكما استعنا بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي الذي يسمح لنا بتعليل المعطيات والنتائج للخروج بنتيجة وملاحظات حول الموضوع.

نتائج المتوصل إليها :

من خلال الدراسة السابقة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي :

1-عملية التدقيق الداخلي تعتبر وظيفة داخلية تابعة للإدارة المؤسسة تقوم بنشاط رقابي مستقل.

2-يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية .

3-التدقيق الداخلي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية حيث يقوم من خلال بتقييم واختبار مدى تماشي النظام في المؤسسة مع متطلبات الإدارة والعمل على تحسينه .

8-الدراسة الثامنة : رغد ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الاسلامية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غزة ،2014.

هدف من هذه الدراسة هو :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى توضيح أثر العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز نظام الرقابة وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة ، وتهدف هذه الدراسة إلى :

1-إبراز دور لجنة التدقيق في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة .

2-توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحفيض تكلفة التدقيق التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة .

نتائج الدراسة : من خلال الداسة العلمية التي أجريتفي هذه الدراسة تم التواصل إلى النتائج التالية :

1-تقوم لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف حيث تقوم بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتتطابق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه حيث اعتبرت أن التزام لجنة التدقيق في تعزيز التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقة التعاونية بين الطرفين .

9-الدراسة التاسعة : سعودي زهير ، النظام القانوني لتسيير و رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء 01-04،رسالة ماجستير في قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، بن عكنون ، 2003.

الهدف من الدراسة :

وهنا تكمن هذه الدراسة التي تتمثل في نهوض الدولة بمؤسساتها من أجل التنمية الشاملة لإقتصادها الوطني عن طريق تكفل المؤسسات العمومية الإقتصادية بكافة المهام من خلال دراسة أوضاع السق ودراسة المحيط الخارجي من أجل وضع استراتيجية إقتصادية ناجحة من أجل تحقيق الربح والوصول إلى الأهداف المسطرة .

المنهج الدراسة :

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية الناظمة للمؤسسة العمومية الإقتصادية منذ الإستقلال إلى اليوم ، وبيان أهم نقاط القوة والضعف فيها من خلال المقارنة بين النصوص الاقتصادية منذ الإستقلال إلى اليوم .

نتائج الدراسة :

ونظرا لأن المؤسسات العمومية الإقتصادية تمتاز بخصائص مختلفة (المتاجرة والعمومية) فإن المؤسسة العمومية الإقتصادية كتاجر تخضع لأحكام ومبادئ مستمدة من القانون التجاري ، وكشخص عام تستمد بعض الأحكام والمبادئ من القانون العام حسب المادة 02 من الأمر 01-04 ومنه فهي تارة تخضع لأحكام القانون التجاري .

10-الدراسة العاشرة : فاطيمة بحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016-2017.

الهدف من هذه الدارسة هو :

التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ،إجراءاته ،أهدافه،أنواعه، والمعايير المتعارف عليها دوليا التي يعمل بموجبها ، تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، بيان العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق الداخلي، إيضاح كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا في شطرها النظري على المنهج الوصفي باعتباره منهجا مناسبا لموضوع البحث،أما في الشطر الميداني فقد اعتمدنا على إستراتيجية دراسة حالة والتي قمنا بها من خلال دراسة إستكشافية كان الهدف منها هو جمع البيانات حول موضوع الدراسة ، وتدعيمها بمجموعة من الأدوات التي تعتبر المقابلة كأداة رئيسية منها .

نتائج المتواصل إليها :

-التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تابعة لأعلى المستويات الإدارية في مؤسسة مطاحن الحضنة ، تقدم تأكيدات معقولة عن مدى الالتزام بالخطة الإدارية .

-يساهم التدقيق الداخلي من خلال التوصيات ، والتوجيهات التي يقدمها في تحقيق مؤسسة مطاحن الحضنة لأهدافها المسطرة .

-الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والضوابط التي توضع من طرف الإدارة من أجل التحكم في وظائف مؤسسة مطاحن الحضنة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية .

11-الدراسة الحادي العشرة: بوطرة فضيلة ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، رسالة ماجستير ، علم التسيير ، جامعة محمد بوضياغ ، بالمسيلة ، الجزائر ، 2007.

الهدف من هذه الدراسة :

يمكن ذكر الأهداف الأساسية للبحث والمتمثلة في :

1-محاولة الإلمام ببعض المصطلحات المتداخلة : الرقابة ، المراجعة ، الرقابة الداخلية ، المراجعة الداخلية ، الرقابة الخارجية ...،كلأدوات ضبط أساسية في عملية الرقابة الداخلية .

2-محاولة معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية .

3-إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك .

نتائج المتواصل إليها :

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول الخمسة المشكلة لموضوع البحث ، تم استخلاص بعض النتائج البسيطة في صياغتها العميقة في أبعادها ، ومن أهمها :

1-يعني نظام الرقابة الداخلية جميع اليساسات ولإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أغراضها ، لذا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية .

2-أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية ، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام ،لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية،أن تجري تحليلا للتكاليف والمنافع لأنه مكلفا للغاية، والأساس في النظام وجود مراجعة داخلية سليمة لأنها أداة الإدارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة سواء بخدماتها الوقائية أو التقييمية .

12-الدراسة الثاني العشرة : بزقراري حياة ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرة للجنوب -بسكرة ، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وتسيير ، فرع علوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2010-2011.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى :

-محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه .

-محاولة إظهار كيفية الاستغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية وأهم مصادرها .

-محاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وكيف يتم الإعتماد عليها لتحسين الأداء المالي .

-محاولة إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المالي والمحاسبي الجديد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية .

منهجية الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة ، تم الاعتماد على :

المنهج الوصفي التحليل المرافق للدراسة النظرية الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للأداء المالي ومؤشرات تقييمه والمعلومات المحاسبية و أنواعها ومساهمتها في تحسين الأداء المالي .

منهج دراسة الحالة التي يمكننا من تطبيقف جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الإقتصادية الصناعية المتمثلة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتحديد مختلف المعلومات المحاسبية وكيفية إستعمالها لتحسين أدائها المالي .

النتائج المتواصل إليها :

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض النتائج النظرية فيما يلي :

-تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الإختلالات وإستغلال الفرص .

-المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي) والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر ألأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على إتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف

بغرض عرض اهم اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة قمنا بإعداد جدول لتوضيح هذه المقارنة .

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
– مداوي سامية	-التطابق في المتغير التابع(نظام الرقابة الداخلية) – استخدام نفس المنهج (الوصفي	– المتغير المستقل يتمثل في دور نظام الرقابة في تحسين أداء المالي

	التحليلي)	
– عفيف هشام –	– التطابق في المتغير التابع (نظام الرقابة الداخلية)	– مكان الدراسة (الصندوق
– عامر حاج دحو	– التطابق في المتغير المستقل (تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية)	– المتغير التابع اداء المؤسسات الاقتصادية – مكان الدراسة (المؤسسات الإقتصادية بولاية معسكر)
علواني سفيان –	– التطابق في المتغير الاول (، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) – استخدام نفس المنهج (الوصفي التحليلي).	– المتغير التابع التقارير المالية. – مكان الدراسة (جامعة أم البواقي). – للمؤسسات الصناعية والاقتصادية،
– حمزة يحيات ، فوزية لعرابة	– المتغير الاول(دور المراجعة الداخلية في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية) .	المتغير التابع المؤسسة الاقتصادية. مكان الدراسة دراسة الحالة : المركب الصناعي التجاري الحضنة –مسيلة
– قسيمة إكرام	– المتغير المستقل(دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية)	– المتغير التابع (الاداء المالي والاقتصادي). – مكان الدراسة (جامعة ادرار) – استخدام المنهج الاحصائي spss).
نعيمة فلفول	المتغير المستقل دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة	– المتغير التابع هو نظام الرقابة الداخلية .

	الداخلية، دراسة حالة	– مكان الدراسة مؤسسة سونالغاز –أم البواقي
رغد ابراهيم المدهون	المتغير المستقل هو :العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية	المتغير التابع : وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الاسلامية –مكان الدراسة : غزة

المطلب الثالث : القيمة المضافة .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة يمكن ايجازه فيما يلي :

– تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية ومناطق داخل التراب الوطني، في حين تم تطبيق الدراسة الحالية في الجزائر الصندوق الضمان الإجتماعي ولاية عين الدفلى

وبناءا على ما جاء في الدراسات السابقة ونتائجها يمكن القول ان جميع هذه الدراسات في تكامل وإنسجام اذ تركز بعضها على تدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي والبعض الاخر على نظام الرقابة الداخلية ، ومنه يمكن استخلاص ان ما يميز دراستنا عن سابقتها هي معرفة الدور الذي يلعبه دور الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي ومدى فعاليته .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيمكن إيجازه فيما يلي :

1– من حيث بيئة الدراسة

تمت بعض الدراسات السابقة في بعض الدول العربية ومناطق داخل التراب الوطني توجد الردراسات الأخرى تم خارج الوطن ، في حين تم تطبيق الدراسة الحالية في الجزائر في دراسة الحالة CNAS عين الدفلى

2– من حيث هدف الدراسة

تعددت الإتجاهات البحثية في الدراسات السابقة، حيث كانت تهدف تارة إلى بيان أثر متغير على آخر وتارة أخرى التركيز على عنصر من عناصر البحث.

بينما تتطلع الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي ، دراسة الحالة CNAS عين الدفلى .

3- من حيث منهج الدراسة

يمكن اعتبار الدراسة الحالية استطلاعية وصفية تسعى إلى دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي ، دراسة الحالة CNAS عين الدفلى .

خلاصة الفصل

هناك علاقة تكاملية بين دور نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي اذ يتوقف نجاح عملية نظام الرقابة الداخلية على تفاعل اجراءاته مع ضوابط نظام الرقابة الداخلية ، فخلل او قصور في اي عناصر هذا النظام يؤدي الى فشل عملية تحسين الأداء المالي.

وما يمكن استخلاصه هو ان تحسين الأداء المالي ما هو إلا إمتداد لتطوير نظام الرقابة الداخلية ، خاصة اهم مهمة يكلف بها التحسين الأداء المالي تتمثل في التأكد من وجود وكفاية الرقابة الداخلية .

الفصل الثاني :

دراسة حالة CNAS عين الدفلى

تمهيد:

تعتبر هيئات الضمان الإجتماعي من أهم المرافق الحيوية في الدولة نظرا للوظيفة الهامة التي تقوم بتأديتها والمتمثلة في تسيير المخاطر المنصوص عليها في قوانين الضمانات الإجتماعية التي تمثل شريحة هامة في المجتمع خاصة الطبقة العاملة التي تعتبر الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة و تقدمها. فكلما شعرت هذه الطبقة بالأمن والطمأنينة اتجاه الأخطار التي تهددها كلما أقبلت على العمل و الإنتاج.

إن الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء كمرفق عام مكلف بتطبيق قواعد الوقاية الصحية والأمن، وذلك وفق إجراءات تم تحديدها مسبقا بمقتضى قانون الضمانات الاجتماعية.

ونظرا للأهمية التي تحتلها مخاطر العجز و الوفاة، سنحاول من خلال هذا الفصل تبيان الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال .

وسنستعرض ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :تقديم عام لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تفسير مجالات الدراسة وإختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى

سنقوم من خلال هذا المبحث بإعطاء فكرة عامة عن وكالة عين الدفلى، وذلك من خلال عرض نشأته و هيكله التنظيمي، و مهام كل مصلحة .

المطلب الأول: نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة عين الدفلى:

الفرع الأول: بطاقة تعريفية بشبكة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS لوكالة عين الدفلى

أسس الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء لولاية عين الدفلى في أكتوبر 1986م تطبيقا للمرسوم 85–223 يوم 20 أوت 1985، الخاص بالوكالة الإدارية للضمان الاجتماعي، وهي مرتبة حسب تقسيم الوكالات في الدرجة الثالثة، طبقا للمادة 17 من قرار السيد الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي رقم 09 المؤرخ في 11 /03 /1985، حيث تسير الوكالة 330 عاملا، منهم 232 رجالا و98 نساء ب 195000 مؤمنا اجتماعيا منهم 150000 منخرط.

تنقسم الوكالة إلى عدة مصالح، تقوم كل مصلحة بمهمة خاصة حسب تنظيم الضمان الاجتماعي، كما أنها تسير جميع مراكز الدفع والملحقات التابعة لها المنتشرة عبر تراب الولاية.

الفرع الثاني: الوضعية الإدارية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة عين الدفلى:

الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية CNAS يحكمه المرسوم التنفيذي رقم 07/92 الصادر في 04 جانفي 1992، المتعلق بالقانون العضوي بصناديق الإجتماعي والتنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي والذي بمقتضاه يكسب الصندوق الشخصية المعنوية والإستقلالية المالية موضوع تحت وصاية عام يضمن تسييره تحت رقابة مجلس الإدارة.

الفرع الثالث : تنظيم الوكالة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة عين الدفلى:

زيادة إلى القانون المذكور أعلاه المقرر الوزاري المؤرخ في 1998/03/11المتعلق بالتنظيم الداخلي للصندوق الذي ينص على وجود وكالات على مستوى الولايات و مراكز للدفع يقسم الوكالات إلى أصناف حسب عدد المؤمنين لإجتماعيين، كما يهيكل هذه الوكالات إلى نيابات مديرية من الإدارة العامة وأداءات المحاسبة والتحصيل و كذلك المراقبة الطبية كل واحدة تضم أقسام و مصالح.

إن وكالة عين الدفلى تتكون من 15 هيئة للدفع منها 04 مراكز موزعين على كافة الولاية ويسهر على تسييرها إطارات وعمال، تتقسم مهامهم حسب مناصب العمل والدرجات التي وصل إليها كل أجير، حيث يتعاون الجميع في إطار البحث عن إدعاء جيد، و التنسيق بين مختلف العناصر في مسار استراتيجي للوصول إلى الهدف.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الإداري للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى:

لضمان إستمرارية الوكالة و تحقيق أهدافها المنشودة، يجب أن تتظافر جهود جميع الأقسام فيها وذلك من خلال تنسيق و تقسيم المهام بالشكل الجيد.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى

[1] وثائق داخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء –وكالةعين الدفلى–.

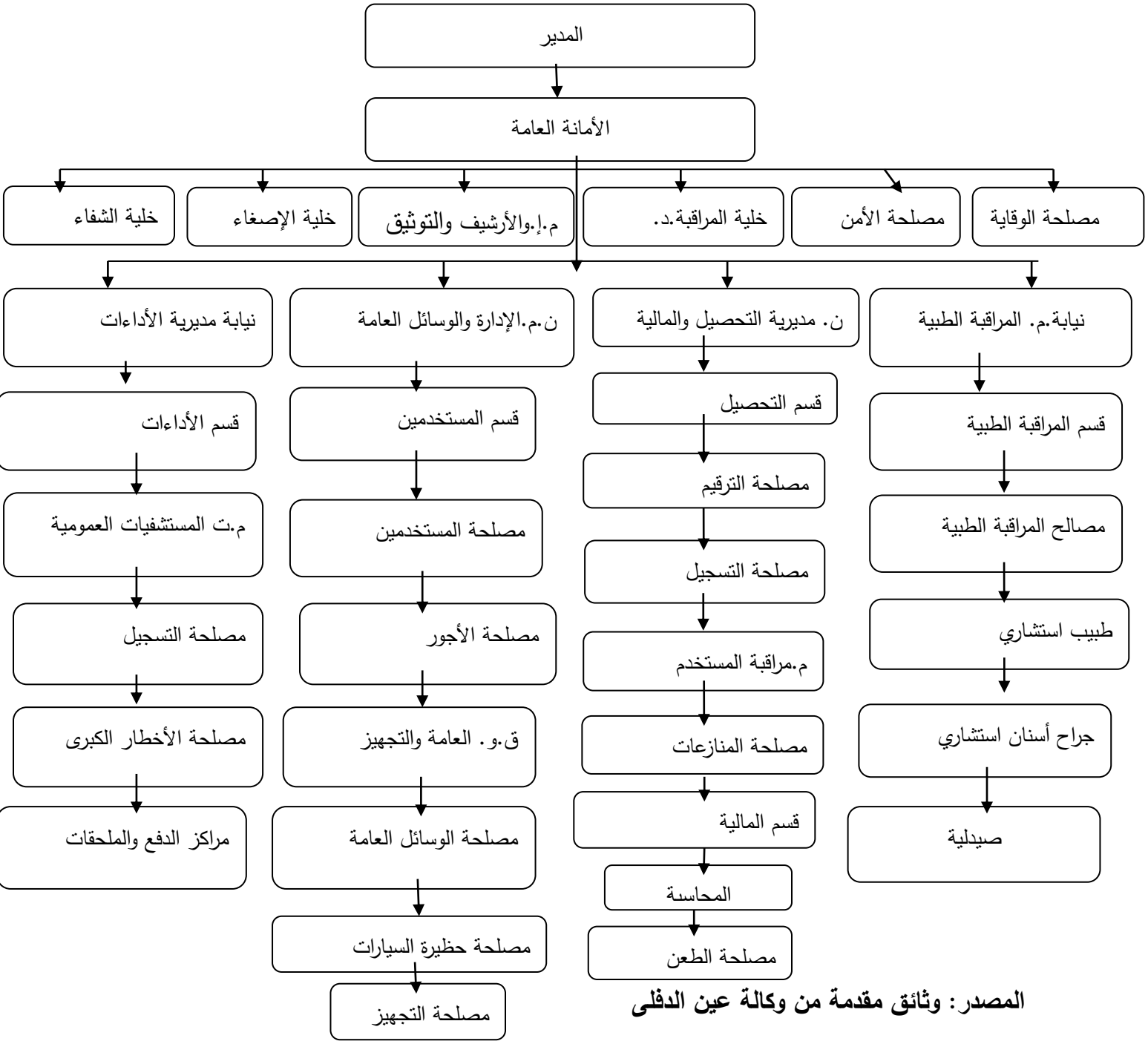

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة عين الدفلى

الفرع الأول:شرح الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى:

1- المدير:

يعتبر السلطة العليا في الوحدة بحيث، يعمل على تنفيذ التوجيهات و السياسات التنموية للوحدة وإدارة المؤسسة، وكذلك اتخاذ القرارات، وإصدار الأوامر، وإبرام الصفقات أو عقدها بالإضافة إلى عقد اجتماعات بين مختلف الأقسام و المصالح، ورسم التوجيهات الواجب احترام تطبيقها.

2-الأمانة العامة:

تتضمن المحافظة على أسرار العمل، و توصيل تعليمات المدير و الأوامر و تسليم البريد إلى أصحابه وتدوينه في السجلات والأرشيف.

3- مصلحة الوقاية:

هي عبارة عن نشرة إعلامية تصدر من مديرية الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية ولكي يجسد هذا الهدف يتوجب عليهم تحسين ظروف العمل، حتى ولو كانت تعويضات الضمان الاجتماعي قد تصل أحيانا إلى نسبة 100% وتبقى الوقاية الحل الأمثل لحماية العامل.

4- مصلحة الأمن:

تعمل على توفير الأمن و الوقاية وحماية الوكالة، ووسائلها من الأخطار التالية السرقة، الضياع، الحرائق أعمال التخريب والفوضى، بحيث الموظف في هذه المصلحة تكون له دراية بكل عتاد المؤسسة، وله أعوان تابعين له.

5- خلية المراقبة الداخلية:

تقوم هذه الخلية على المراقبة الداخلية للمؤسسة، وذلك من خلال تفتيش طرق عمل الموظفين ومراقبة ملفات المؤمنين المنخرطين في الوكالة.

6- مصلحة الإحصائيات و الأرشيف والتوثيق:

تعمل على حسابات مستقبلية فيما يخص زيادة المؤمنين، وإحصاء كلي للمؤسسة والموظفين ورؤية الصندوق أما الأرشيف و التوثيق تسير عملية التكفل بالأرشيف الخاص بكل مصالح وهيئات المؤسسة.

7- خلية الإصغاء:

تعمل على استقبال المؤمنين الذين يعارضون القرارات الصادرة من مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات لإجتماعية، وتقدم الشكاوي سواء كتابية أو شفهية، ولها دور كبير في امتصاص غضب المؤمنين.

8- مصلحة الشفاء:

يتمثل عملها في جمع المعلومات الخاصة بالمؤمن عن طريق وثائق ثم تجمع عند مصلحة الشفاء وتقوم بإرسالها إلى المركز الأساسي المتواجد في الجزائر، ومن ثم تقوم بصنع البطاقات، وتقدم إلى المؤمن.

إن هذه المصالح السابقة الذكر كلها لديها اتصالا مباشر مع المدير.

أما فيما يخص النيابات فلديها أربعة (04) مديريات وهي:

1ـ نيابة مديرية الإدارة و الوسائل العامة:

هو أول مسؤول في نيابة المديرية يقوم بالربط بين مختلف المصالح والسهر على تطبيق القوانين والحرص على سير العلاقات العملية بين العمال، ومراقبة الأنشطة المختلفة في الهيئة ولها فروع وأقسام تابعة لها من بينها:

– **قسم الأمانة:** تقوم بتحويل قرارات التحول، الترقية، ومراقبة سجل الغياب وسجل العطل المرضية.

– **قسم الأجور والمستخدمين:** وهو يتفرع إلى مصلحة المستخدمين، ومصلحة الأجور وهو الذي يشرف على هذه المصالح ويحرص على تطبيق القوانين.

* **مصلحة المستخدمين:** تتميز هذه الأخيرة بالحيوية والنشاط والعمل، وتتمثل مهامه في متابعة الملفات الإدارية الخاصة بالعمال و تسيير حالتهم المهنية، ومراجعة البريد، وبيان العطل السنوية، العطل المرضية و الغيابات الشخصية...

* **مصلحة الأجور:** يقوم المكلف بهذه المصلحة ب:

ـ تسيير الأجور، لإقتطاعات، المنح، العلاوات.

ـ الإتصال مع نائب مديرية المالية بعد إعداد كشف شهري للأجور.

ـ المراجعة اليومية لكشف الحسابات.

ـ ترتيب الكشوف حتى تسهل عملية تسيير المالية.

– **قسم الوسائل العامة والانجازات:** هي عبارة عن هيئة تختص بتسيير العتاد المكتبي والأثاث والإعلام الآلي وتنقسم إلى:

* **مصلحة الوسائل العامة:** حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية الشراء حسب النظام الذي تقوم المؤسسة.

* **مصلحة حظيرة السيارات:** حيث تقوم هذه المصلحة بنقل البريد المركزي اليومي، ويقوم بتوزيعها على المراكز و الملحقات التابعة لها.

2ـ نيابة مديرية الأداءات:

تعمل على تنظيم وتسيير الأداءات الخاصة بالضمانات الاجتماعية و حوادث العمل و الأمراض المهنية كما تسهر على مراقبة العمل و الملفات المرسلة من طرف مراكز و ملحقات الدفع التابعة للوكالة، وتتفرع إلى:

- **قسم مصلحة الأداءات:** التي تسير الأداءات الخاصة بالتأمينات لإاجتماعية، وكذلك تتفرع إلى مصلحة التعاقد مع المراكز الإستشفائية العمومية، وكذلك مصلحة التسجيل، مصلحة الأخطار الكبرى ومراكز الدفع والملحقات.

ـ نيابة مديرية المراقبة الطبية:

تشارك في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها في اللجنة التقنية ذات الطابع الطبي كعامل أساسي تقوم هذه المديرية بالنظر في الملفات الطبية الخاصة بالمؤمنين لهم اجتماعيا وكل ما يتعلق بإعادة النظر في الوصفات والعطل المرضية، وتتفرع إلى قسم المراقبة الطبية وبدورها إلى مصالح المراقبة الطبية وكذلك طبيب استشاري وطبيب الأسنان وصيدلية.

4ـ نيابة مديرية التحصيل والمالية :

تقوم بتحصيل اشتراكات المستخدمين والسهر على احترام أجال إستحقاقها طبقا لقانون الضمان الإجتماعي، وتتكون من قسم التحصيل ومصلحة التحصيل والتي تقوم بمراقبة المعلومات والمعطيات من مصلحة الإشتراكات والمنازعات وإرسالها إلى مصلحة المحاسبة بالإضافة إلى المصالح والأقسام الأخرى المذكورة سابقا.

الفرع الثاني: مهام بعض المديريات بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة عين الدفلى:

1- مهام نيابة مديرية الأداءات:

تنظم وتتابع تسيير الأداءات الخاصة بالضمانات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية و المنح العائلية.

- تدفع لحساب الهيئات الأخرى التابعة للضمان الاجتماعي الأداءات في إطار الإتفاقيات، تبرم الإتفاقيات في مجال الضمان الاجتماعي.

- تضمن سير لجنة المساعدة و الإسعاف وتسير صندوق المساعدة.

- تسهر على تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالضمان الاجتماعي وتقوم بتصفية الحسابات الناشئة عن تطبيق هذه الإتفاقيات.

- تتابع تطبيق التدابير المقررة في مجال التحويلات قصد العلاج في الخارج و تمركز الفواتير في هذا الميدان وتقوم بعمليات الدفع لصالح مؤسسات العلاج.

2- مهام مديرية التحصيل والمنازعات:

- القيام بتحصيل اشتراكات المستخدمين، والسهر على احترام آجال استحقاقها طبقا لقانون الضمان الاجتماعي.

- ترقيم كل مؤمن له اجتماعيا ومستخدم رقم تسجيل وطني.

- متابعة المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي .

3- مهام مديرية المفتشية العامة:

- مدى تطبيق التشريع والتنظيم في إطار مهام الصندوق.
- الخدمات المدفوع أجرها.
- السير المالي و المحاسبي للوكالات الولائية.

4- مهام مديرية المراقبة الطبية:

- تنظم المراقبة الطبية وتوحيد طرق سيرها وتنسيق نشاطاتها.
- تشارك في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها في اللجنة التقنية ذات الطابع الطبي.
- تقوم بالدراسات المتعلقة بدرجات العجز عن العمل، جداول الأمراض المهنية، جداول أجهزة الأعضاء الاصطناعية للمعاقين و لواحقها.

5- مهام مديرية الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية:

- تشارك في تنفيذ التدابير المقررة في مجال الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية.
- تعد و تقترح برنامج عمل الصندوق في مجال الوقاية، بالإضافة إلى تسييره.
- تمركز التحقيقات التي تجري لدى المؤسسات.
- تنظم الملتقيات التحسيسية في مجال اختصاصها.

6- مهام مديرية الدراسات والتنظيم و الإحصائيات:

- تقوم بالدراسات في مجال الإستثمار في إطار الإجراءات المقررة.
- تجمع المعطيات و المعلومات الإحصائية و تعالجها وتمركزها.
- تضع التدابير الإعلامية لفائدة عمال الصندوق.
- تؤسس رصيدا وثائقيا و تسيره في مجمل مجالات نشاط الصندوق.

7- مهام مديرية الإعلام الآلي:

- تعد مخطط الإعلام الآلي الخاص بالصندوق وتنفذ المخطط المعقد وتكيفه وحاجات الصندوق.
- تجري الدراسات المعلوماتية وتتولى انجاز التطبيقات المعلوماتية.
- تضمن صيانة تجهيزات الإعلام الآلي والمساعدة التقنية لاستعمالها.
- تشارك في نشاطات التكوين وتحسين المستوى في مجال الإعلام الآلي التي يبادر بها الصندوق.

8_ مهام مديرية العمليات المالية :

- تحضر بالتنسيق مع الهياكل المعنية، مشروع ميزانية الصندوق وتتابع تنفيذها .

– تمسك محاسبة الصندوق و تمركز محاسبة الوكالات الولائية والمؤسسات المتخصصة.

– تسهر على حسن تنفيذ العمليات المالية وضبطها وفق القوانين والتنظيم المعمول به.

9– مهام مديرية الانجازات و التجهيزات و الوسائل العامة:

– تنسق انجاز الإستثمارات وتتابع سيرها.

– تضبط حاجات التجهيز لجميع هياكل الصندوق وتتولى شرائها و تسييرها.

– تنجز عمليات تموين الصندوق في مجال التأثيث ووسائل التسيير.

10– مهام مديرية المستخدمين :

– تسيير الموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية المعمول بها.

– تسيير منازعات علاقات العمل.

– تتابع تسيير الخدمات الاجتماعية التابعة للصندوق .

– تنشيط مختلف اللجان المختصة في ميدان تسيير البيئة المهنية، وتثمين الكفاءات واحترام تنظيم العمل.[1]

المطلب الثالث:مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

. تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض ، الأمومة ، العجز و الوفاة)و كذا حوادث العمل و الأمراض المهنية.

. تسيير المنح العائلية لحساب الدولة.

. تحصيل الإشتراكات .

. الرقابة و المنازعات المتعلقة بتحصيل الإشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات.

. منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا و كذا أصحاب العمل.

. المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية.

. تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الإجتماعي.

. إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.

. القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال و ذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية،على شكل انجازات ذات طابع صحي و اجتماعي.

. تسيير صندوق المساعدة و نجدة.

. إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج.

---

[1] وثائق داخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء –وكالةعين الدفلى–.

. إعلام المستفيدين و أصحاب العمل بحقوقهم و إلتزاماتهم

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

بناءا على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة حول موضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي وقمنا بدراسة ميدانية على مستوى الصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى وذلك باستخدام أداء الإستبيان التي تعتبر أكثر أدوات البحث الميداني استخدامها.

المطلب الأول : أدوات الدراسة

تم الإعتماد على استبانة للقيام بجمع البيانات اللازمة للدراسة الميادنية، وقد تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول : يحتوي على معلومات شخصية عن المجيب تتمثل في كل من (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة،المنصب)

القسم الثاني : ويحتوي على ثلاث محاور

المحور الأول : تضمن على مجموعة من عبارات واقع الرقابة الداخلية **في المؤسسة محل الدراسة**

المحور الثاني : تضمن على مجموعة من عبارات الأداء المالي الصناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

المحور الثالث: تضمن على مجموعة من عبارات دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي

3-نموذج الدراسة ومتغيراته: تتمثل متغيرات الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا على مقياس ليكرت الخماسي (LIKert scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من الاستبانة، وتحويلها إلى معطيات كمية يمكن قياسها إحصائيا وفق ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : يمثل مقياس ليكراس الخماسي

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق تماما	5	%100
موافق	4	%80
محايد	3	%60

غير موافق	2	%40
غير موافق تماما	1	%20

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني : اختبار ثبات أداة الدراسة

سعيا منا للتأكد من مستوى ثبات العينة قمنا بالإختبارات التالية :

1-معامل ألفا كرونباخ :

من خلال إخضاع أسئلةا لاستبانة لاختبار قوةا لثبات باستخدام معامل الثبات بطريقةا لاتساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وفق برنامج spss والذي يعتبر مناسبا إذا كانت قيمته تزيد عن 0.6 ، وتكون قيمة معادلة ألفا كرونباخ محصورة بين (0-1).

4-مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة و العمال في الصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلىبحيث لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق حيث قمنا بتوزيع 37 استمارة استبيان شملت كل من الأساتذة و العمال وبعد تسلمها وجدنا 37استمارة استبيان مسترجعة وبعد الفحص لم نستبعد أي استمارات بسبب عدم الإجابة عليها كليا وقمنا بقبول 37 استمارة استبيان.

5-أدوات الدراسة: اعتمدنا على مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول التالي:

- ✓ استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية الصندوق الضمان الاجتماعي SPSS للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات؛
- ✓ استخدام معامل ألفا كرونباخ لإختبار صدق وثبات الإستبيان؛
- ✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؛
- ✓ المتوسط الحسابي لكل عبارة تضمنها الإستبيان لمعرفة أين تتمركز الإجابات واتجاهاتها؛
- ✓ الإنحراف المعياري لكل عبارة تضمنها الإستبيان لقياس مدى تباين الاجابات؛
- ✓ استخدام اختبار (T) لعينة واحدة ONE SIMEPL T TEST لإختبار فرضيات الدراسة؛

6- الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان:

الجدول رقم 02: يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان

البيان	الإستبيان	
	العدد	النسبة %
عدد الإستمارات الموزعة	37	%100
عدد الإستمارات المسترجعة	37	%100

عدد الإستمارات الصالحة للتحليل	37	%100

المصدر: من إعداد الطالبين.

7-صدق وثبات الإستبانة: معامل ألفا كرونباخ: بغية تقدير ثبات الدراسة حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد وكلما اقتربنا من الواحد الصحيح فهذا يعني ثبات أكبر للدراسة.

الجدول رقم 03: يمثل صدقوثباتالإستبانة.

عدد العبارات	الفا كرونباخ	النسبة
37	0.971	%90.04

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول نلاحظ أن ألفا كرونباخ يصل إلى أكثر من 0.971 حيث يعتبر ذو مستوى عال من الدقة والثبات وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الإستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير حتى لو تم اعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

الجدول رقم 04: يمثل توزيع ألفا كرونباخ على محاور الإستبانة.

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	النسبة
المحور الأول	08	0.485	%48
المحور الثاني	08	0.729	%72
المحور الثالث	08	0.896	%89

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور واقع الرقابة الداخلية0.485 وهي قيمة متوسطة وهذا ما يؤكد ثبات عالي لهذا المحور، كما تدل قيمة ألفا كرونباخ لمحور لدراسة حالة CNAS0.729 وهي قيمة عالية وهذا ما يدل ثبات عالي لهذا المحور، كما يتضح من قيمة ألفا كرونباخ دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي هي 0.896 وهي قيمة عالية وهذا ما يدل ثبات عالي لهذا المحور.

عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من أهم ثلاث محور : دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي وقد تم اختيار عينة الدراسة من مختلف الشرائح المهتمة بموضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى .

- كثرة إهتمام الباحثين والخبراء والهيئات الدولية الرقابة الداخلية
- الضبط الداخلي هم مسؤولين الصناديق الضمان الاجتماعي
- الرقابة الداخلية من حيث التوقيت وهم ورؤوساء المصالح الصناديق الضمان الاجتماعي
- نظام سجلات ومستندات متكامل ورؤوساء المصالح الصناديق الضمان الاجتماعي.

المطلب الثالث : حدود الدراسة .

1- **الحدود الزمنية للدراسة:** بدأت الدراسة الميدانية في في بداية شهر أفريل 2022، بداية بصياغة النموذج الأولي للإستبانة، وعرضها على مجموعة من الأساتذة وبعدها العمال من الصناديق الضمان الاجتماعي عين الدفلى من أهل الإختصاص في منهجية البحث العلمي ، وبدأنا عملية توزيع الإستبانات ابتداءا من 15 ماي 2022 وتم إسترجاعها بتاريخ 19 ماي 2022.

2- **الحدود المكانية للدراسة:**الصناديق الضمان الإجتماعي لولاية عين الدفلى التي تم توزيع الإستبيان فيها

3- **الحدود البشرية للدراسة:** وجهت هذه الإستبانة تحديد مستويات ووظائف من الأساتذة والعمال الصناديق الضمان الإجتماعي عينة الدراسة.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستعملة

الجدول رقم 05: يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان

البيان	الإستبيان	
	العدد	%النسبة
عدد الإستمارات الموزعة	37	100%
عدد الإستمارات المسترجعة	37	100%
عدد الإستمارات الصالحة للتحليل	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23.

قمنا بعملية بتوزيع ما مجموعة 37 استبانة موزعة وكان مجموع الإستبانات المسترجعة 37 استبانة، بنسبة100 %، منها 37 استباينة مقبولة .

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

من أجل عرض وتحليل نتائج الدراسة وتحليلها لابد من عرض البيانات التي سيتم الإعتماد عليها وتحليلها.

المطلب الأول الخصائص الديمزغرافية لعينة الدراسة

لقد تم استخدام هذا المطلب من خلال الإستبيان لتوضيح الخصائص الديمغرافية للعينة.

1-توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	32	%86
	أنثى	05	%14

	المجموع	37	%100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم 02: يمثل نسب توزيع أفراد العينة حسب الجنس

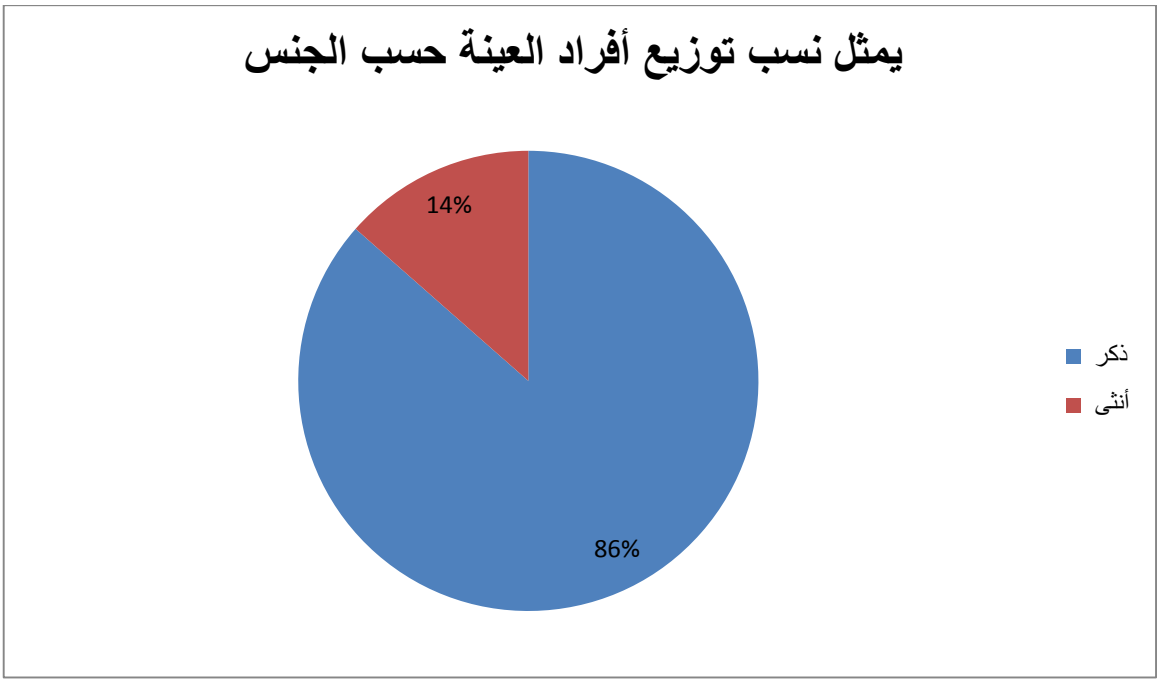

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

من الجدول أعلاه يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور 32 بنسبة تمثيل بلغت 86% بينما بلغ عدد الإناث 05 بنسبة تمثيل بلغت 14%، ويمكن تفسير هذا التفاوت بين الجنسين الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

2-توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

لقد قمنا بتوزيع مجموعة من العينة الفئة العمرية على العمال تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى

الجدول رقم 07: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الفئة العمرية	من 19-25	8	%36
	من 26-30	21	%42
	من 31-35	04	%14
	من 36-40	02	%04
	أكثر من 40	02	%04
	المجموع	37	%100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم 03: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

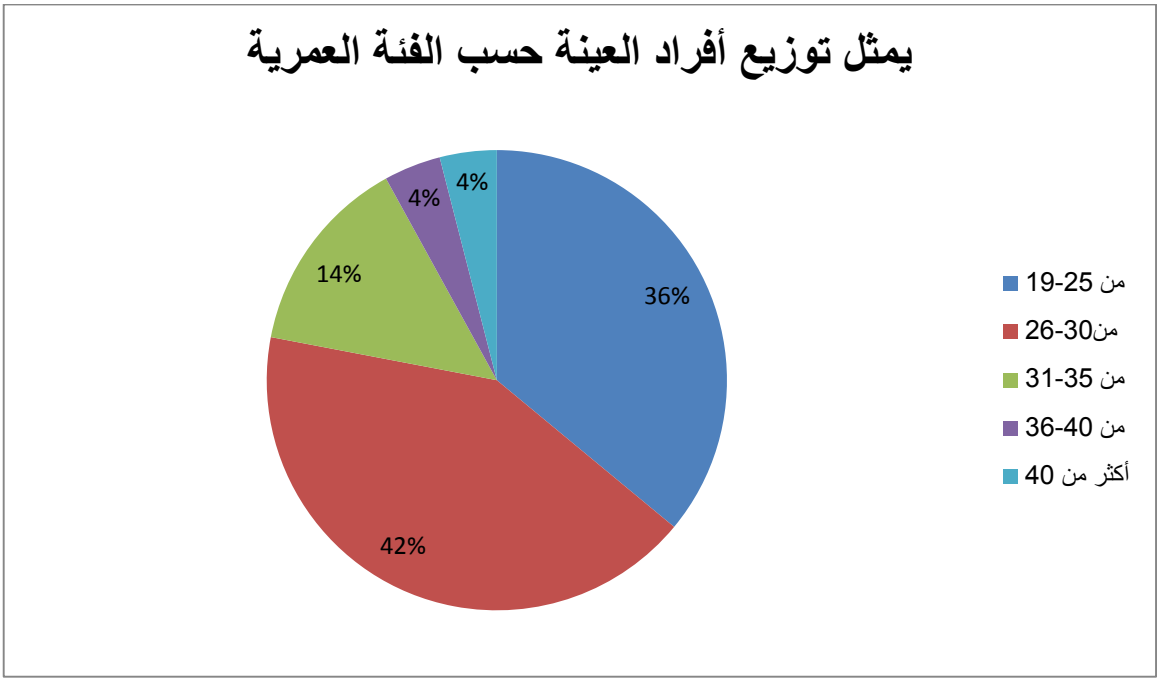

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن للفئة العمرية المبحوثة من 26 إلى 30 جاءت بنسبة 42٪ ثم تليها الفئة من 19 –25 بنسبة 36 ٪ فيما تليها الفئة من 31 إلى 35 بنسبة 14 ٪ وبعدها تليها الفئة من 36 –40 سنة بنسبة 4٪، وبعدها تليها الفئة أكثر من 40 بنسبة 4٪

1-3-توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

لقد حولنا بتوزيع مجموعة من العينة حسب المستوى التعليمي على العمال تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى.

الجدول رقم 08: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المستوى العلمي	ليسانس	09	%22
	ماستر	24	%60
	ماجستير	02	%9
	دكتوراه	02	%9
	المجموع	37	%100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23.

الشكل رقم 04: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

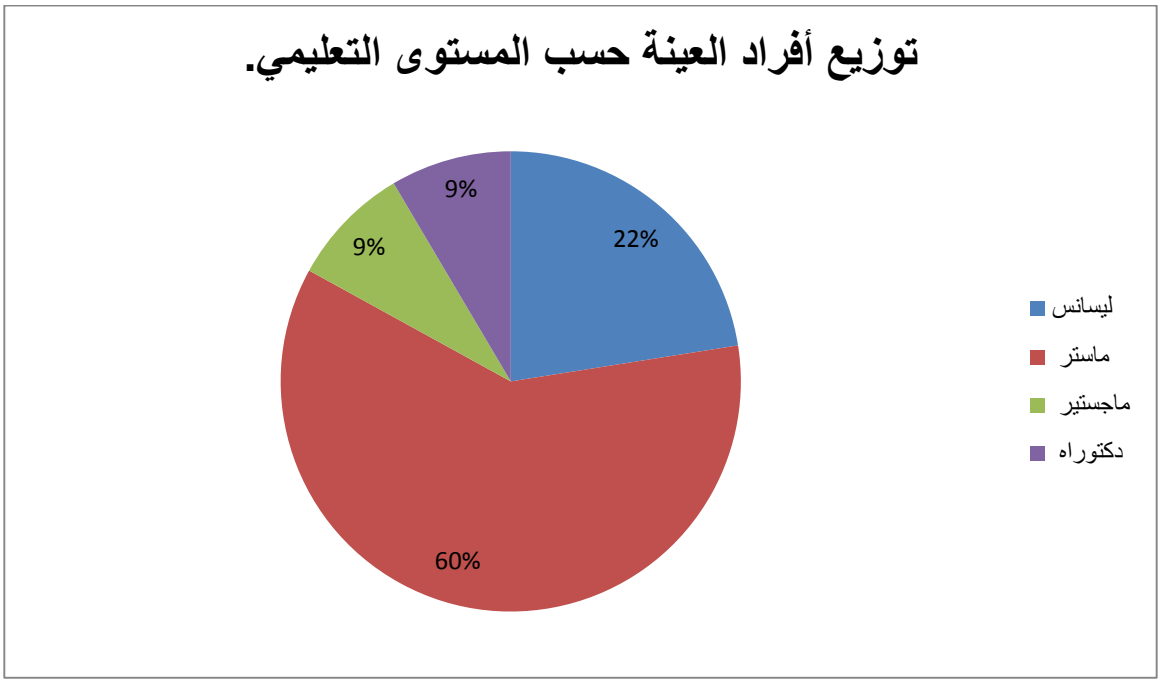

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال معطيات هذا الجدول يتبين لنا أن أعلى نسبة كانت ماستر 60٪ في حين تليها مستوى ليسانس بنسبة 22٪ ويليها المستوى ماجستير 9٪ وبعدها يليها دكتوراه بنسبة 9٪.

يرجع ارتفاع نسبة ماستر إلى لصناديق الضمان الاجتماعي والتي تستلزم توظيف أشخاص ذوي كفاءة عالية ومستوى تعليمي جيد ومؤهل للعمل بالإدارة والموظفين ، كما أن هذه الفئة تمتلك طاقة فكرية تساعد على تنظيم دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المالي.

الجدول رقم 09: يبين توزيع المبحوثين حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
محاسب	9	٪23

مسير	14	٪43
مدقق	10	٪32
كاتب	4	٪2
المجموع	37	٪100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوظيفة التي احتلت المرتبة الأولى هي مسير وذاك بنسبة 43 ٪ فيما عادت المرتبة الثانية مدقق وذلك بنسبة 32٪ من فيما تحتل المرتبة الثالثة محاسب وذلك بنسبة 23 ٪ و تحتل المرتبة الأخيرة كاتب وذلك بنسبة 2 ٪ .

الشكل رقم 05 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

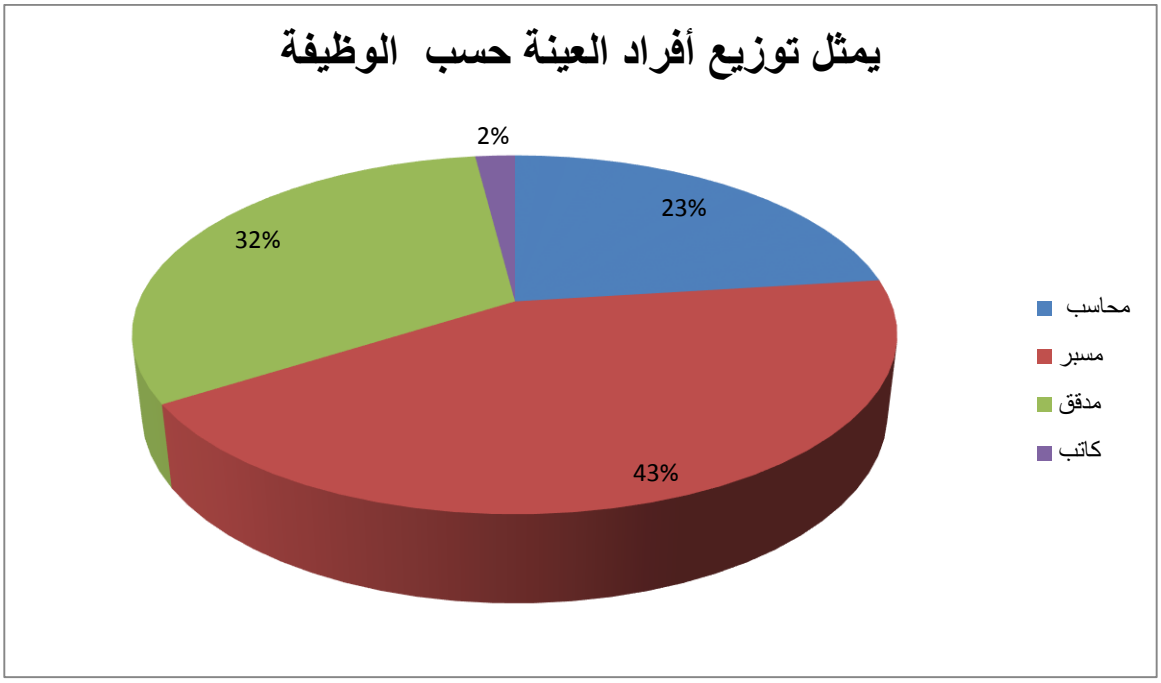

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوظيفة التي احتلت المرتبة الأولى هي مسير وذاك بنسبة 43 ٪ فيما عادت المرتبة الثانية مدقق وذلك بنسبة 32٪ من فيما تحتل المرتبة الثالثة محاسب وذلك بنسبة 23 ٪ و تحتل المرتبة الأخيرة كاتب وذلك بنسبة 2 ٪ .

1-4-توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم 10: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	09	22%
	من 5 إلى 10	13	35%
	من 10 إلى 20	07	18%
	أكثر من 20 سنة	08	%25
	المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 05: يمثل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

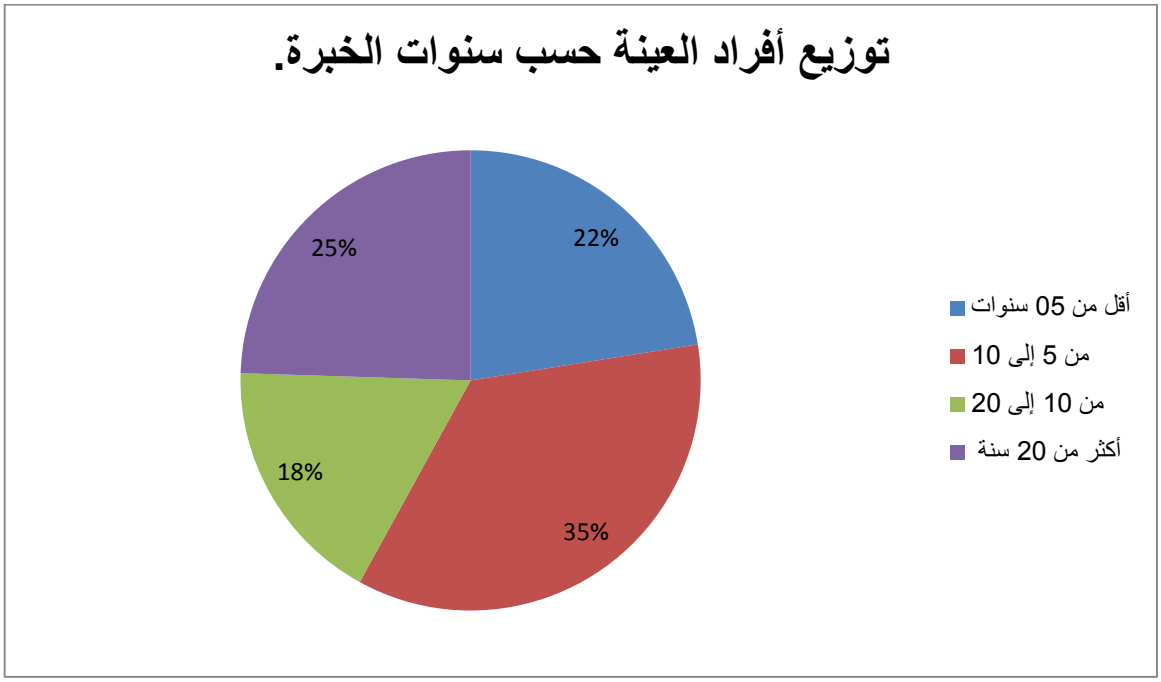

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 09 أفراد بنسبة بلغت 22% من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن من 5 إلى 10 هو 13 فرد بنسبة بلغت 35%، بينما أفراد العينة الذين تفوق خبرتهم من 10 إلى 20 هو 07 أفراد بنسبة بلغت 18%، وبعدها أفرد العينة الذين أكثر من 20 سنة 25%.

متغيرات الدراسة :

شملت الدراسة متغيرين هما :

المتغير المستقل : الرقابة الداخلية

المتغير التابع : تحسين الأداء المالي

المطلب الثاني :المعالجة الإحصائية

- ✓ استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS 23 للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات؛
- ✓ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
- ✓ معامل ألفا كرونباخ **(alpha cronbach)**
- ✓ معامل الإرتباط بيرسون **pearson**
- ✓ معادلة الإنحدار الخطي البسيط
- ✓ مستوى المعنوية

بما أننا اعتمدنا في دراستنا على معامل ليكرت الخماسي **(Likert scale)**، فيمكن تشكيل جدول درجات الموافقة تبعا لما يلي:

الجدول رقم 11: جدول درجات الموافقة

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط	5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1

الحسابي					
الدرجة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

3-تحليل نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري

تتكون هذه الدراسة من محورين رئيسيين بفرضيتين رئيسيتين ويتضمن المحور الأول 8 فرضيات فرعية سيتم التحقق من صحتها من خلال حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية

3-1-عرض وتحليل نتائج المحور الأول: واقع الرقابة الداخلية

الجدول رقم 12: واقع الرقابة الداخلية

العبارة	التكرار والنسب	إجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
1- تتمتع مصلحة الرقابة الداخلية في اللمؤسسة باستقلالية تامة ما يتيح لها إعطاء تقارير موضوعية تتعلق بمهامها	ت	14	21	02	00	00	4.32	0.57
	%	37.5	57.5	5	00	00		
2- يتكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من مصلحة للتدقيق والداخلي ومصلحة للضبط ومصلحة تدقيق إداري	ت	07	14	07	07	02	3.47	1.17
	%	20	37.5	17.5	20	05		
3- تسهر إدارة المؤسسة على انتقاء أكفأ الموظفين للقيام بالرقابة الداخلية كما تضمن لهم تكوينا مستمرا وفق آخر المستجدات الوطنية والدولية	ت	14	16	05	02	00	4.07	0.85
	%	35	42.5	17.5	05	00		
4- تسعى المؤسسة دائما الى تحديد فئة العاملين المحتاجين الى الرقابة الداخلية داخل المؤسسة	ت	13	18	04	02	00	4.12	0.82
	%	35	47.5	12.5	05	00		
5- تصمم المؤسسة الرقابة الداخلية	ت	10	14	08	05	00	3.80	0.99

تتوافق مع متطلبات وظيفتهم داخل المؤسسة.	%	27.5	37.5	22.5	12.5	00		
6- الوقت الزمني المحدد للرقابة الداخلية كافي للتعلم في أساليب العمل الجديدة .	ت	09	20	03	03	02	3.85	1.05
	%	25	52.5	10	07.5	05		
7- تتميز الرقابة الداخلية بالبساطة وقدرتهم على التكييف مع المتغيرات الحاجلة	ت	11	16	05	05	00	3.87	1.01
	%	30	42.5	12.5	15	00		
8- لدى الرقابة الداخلية المعلومة اللازمة للتخطيط والتنظيم وتقييم كل البرامج الرقابة الداخلية داخل المؤسسة	ت	13	20	02	02	00	4.20	0.75
	%	35	55	05	05	00		
المؤشرات الإحصائية للمحور كوحدة واحدة							**3.96**	**0.66**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23.

مناقشة نتائج المحور الأول:

* **العبارة 01:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين أجابوا بموافق بشدة بنسبة 37.5 % وبموافق بـ 57.5 %مما يؤكد تتمتع مصلحة الرقابة الداخلية في المؤسسة باستقلالية تامة ما يتيح لها إعطاء تقارير موضوعية تتعلق بمهامهاأما بالنسبة للذين أجابوا بمحايد فكانت نسبتهم قليلة بـ 5% كما نلاحظ عدم وجود إجابات بغير موافق وغير موافق بشدة وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.32 فهو يعبر عن الفئة الخامسة وهو ما يدل الرقابة الداخلي تحسين أداء المالي الذي يتمحور حول العبارة موافق بشدة بحيث أن هناك أفراد من العينة الموافقين مرشحون للانتقال إلى الموافق بشدة وهذا حسب نتيجة المتوسط الحسابي وأما الإنحراف المعياري فقيمته 0.57 ما يدل على تجانس الإجابات وعدم تباينها كما نلاحظ أن هذه العبارة كانت في الترتيب الأول نظرا لمتوسطها الحسابي المرتفع مما يدل على أن أفراد العينة يرون حقيقة عملية تقييم الأدء هي جزء من عملية الرقابة .

* **العبارة 02:** نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة كانت موافقتهم بشدة على العبارة بنسبة 20% وعلى الموافقة 37.5% رغم أن نسبة الموافقة كانت مقبولة بصفة عامة إلا أن هناك أكثر من 20 % من عينة الدراسة لم توافق ونسبة 17.5% كانت محايدة وكما كانت غير موافقة بشدة بنسبة 5% وهذا ما يفسره المتوسط الحسابي 3.47 الذي كان قريبا من المحايد وكذلك رغم اتجاه رأي العينة إلى الموافق إلا أن يتكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من مصلحة للتدقيق والداخلي ومصلحة للضبط ومصلحة تدقيق إداري لذلك احتلت هذه العبارة المرتبة الثامنة من حيث تأثيرها.

* **العبارة 03:** من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية الأفراد أجابوا بموافق بشدة بنسبة 35% وموافق بنسبة 42.5%تسهر إدارة المؤسسة على انتقاء أكفأ الموظفين للقيام بالرقابة الداخلية كما تضمن لهم تكوينا مستمرا وفق آخر المستجدات الوطنية والدولية، أما بالنسبة للذين أجابوا بمحايد فبلغت نسبتهم 17.5 % والغير موافق بنسبة 5% ومن الإجابات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمحور حول الموافقة والموافقة بشدة وبالنظر إلى المتوسط

الحسابي 4.07 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكرت الخماسي وهو ما يدل على الإتجاه العام للعينة بموافق وأما الإنحراف المعياري 0.85 فيدل على عدم تباين في الإجابات، ومما سبق نلاحظ العبارة جاءت في الترتيب الرابع من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 04:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإجابتين الموافق بشدة والموافق كانت نسبتهما على الترتيب 35% و47.5 %تسعى المؤسسة دائما الى تحديد فئة العاملين المحتاجين الى الرقابة الداخلية داخل المؤسسة بمنع الإنحرافات أما بالنسبة للإجابة محايد فكانت نسبتها 12.5 %، وغير موافق بـ 5 % مع عدم وجود إجابات بغير موافق بشدة.

من خلال الملاحظات السابقة نجد أن غالبية آراء الأفراد تتمركز إجاباتهم حول الموافق والموافق بشدة وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.12 ويدل على الفئة الرابعة من سلم ليكرت الخماسي وهو يدل الإتجاه العام للعينة وهو الإتجاه الموافق، وأما الإنحراف المعياري 0.82 فيدل على عدم وجود تباين في الإجابات من خلال ما سبق نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثالث من عبارات المحور.

* **العبارة 05:** من الجدول نلاحظ أن الإجابتين موافق بشدة وموافق كانت نسبتهما على التوالي 27.5 % و37.5% مما يدل تصمم المؤسسة الرقابة الداخلية تتوافق مع متطلبات وظيفتهم داخل المؤسسة أما بالنسبة للإجابات محايد فكانت نسبتهما 22.5% وغير موافق بنسبة 12.5% مع عدم وجود اجابة غير موافق بشدة من خلال الملاحظات فنجد غالبية أفراد العينة تتمركز إجاباتهم حول الموافق والموافق بشدة وهذا ما يفسره المتوسط الحسابي 3.80 الذي يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكرت الخماسي وأما الانحراف المعياري 0.99 فيدل على عدم وجود تباين في الإجابات وعليه جاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس من عبارات المحور.

* **العبارة 06:** نلاحظ من خلال الجدول أن الإجابتين موافق بشدة وموافق كانت نسبتهما على التوالي 25% و52.5% مما يدل على ان الوقت الزمني المحدد للرقابة الداخلية كافي للتعلم في أساليب العمل الجديدة أما بالنسبة للإجابة محايد فنسبة 10% وغير موافق بنسبة 7.5% وغير موافق بشدة بنسبة 5%، من خلال الملاحظات السابق نجد أن غالبية أفراد العينة إجاباتهم تتمركز حول الموافق والموافق بشدة وهذا يعبر عنه المتوسط الحسابي 3.85 الذي يعبر الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه الموافق بشدة وهذا ما يعبر عنه المتوسط الحسابي 3.85 الذي يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه الموافق.

وأما الانحراف المعياري 1.05 فيدل وجود تباين في الإجابات وعليه جاءت هذه العبارة في الترتيب السابع من عبارات المحور.

* **العبارة 07:** نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينة الذين أجابوا بموافق بشدة نسبتهم 30% وبموافق 42.5%تتميز الرقابة الداخلية بالبساطة وقدرتهم على التكييف مع المتغيرات الحاجلة ، أما بالنسبة للإجابات المحايد فكانت 12.5% وغير موافق بـ 15% مع عدم وجود إجابة بغير موافق بشدة.

من خلال الملاحظات السابقة نجد أن غالبية أفراد العينة تتمحور إجاباتهم حول الموافق بشدة وهذا ما يعبر عن المتوسط الحسابي 3.87 الذي يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه الموافق وأما الانحراف المعياري 1.01 فهو يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات وعليه جاءت هذه العبارة في الترتيب السادس من عبارات المحور.

* **العبارة 08:** من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة الذين أجابوا بموافق بشدة وموافق كانت نسبتهم مرتفعة جدا وهي على التوالي 35% و55 % ممالدى الرقابة الداخلية المعلومة اللازمة للتخطيط والتنظيم وتقييم كل البرامج الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ، أما بالنسبة لإجابة المحايد والغير موافق كانت ضعيفة جدا على التوالي بنسبة 2%، 2% من الملاحظات السابقة نلاحظ أن غالبية إجابات أفراد العينة تتمحور حول الموافق والموافق بشدة وهذا ما يعبر عنه المتوسط الحسابي 4.20 الذي يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه الموافق، أما الانحراف المعياري 0.75 فهو يدل على عدم تباين في الإجابات وعليه جاءت هذه العبارة في الترتيب الثاني بتأثيرها من عبارات المحور.

* نلاحظ من الجدول السابق وتحليل العبارات السابقة الرقابة يقصد بها معالجة نقاط الضعف الموضوعة ومنع تكرار حدوثها وهي تطبيق على كل شيءبدليل أن المتوسط الحسابي للمحور جاء بالنسبة 3.96% وهو ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي المعبرة عن الاتجاه العام للإجابات وهو الاتجاه الموافق كما نلاحظ أن قيمة انحرافه المعياري 0.66 وهي تعبر عن تجانس الإجابات.

3-2-عرض وتحليل نتائج المحور الثاني: الأداء المالي الصناديق الضمان الاجتماعي

الجدول رقم 13: الأداء المالي الصناديق الضمان الاجتماعي

		إجابات أفراد العينة		

العبارة	التكرار والنسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1-يقوم تفعيل الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي على مدى التوفيق وحسن إدارة مجموع الأقساط المحصلة ومجموع التعويضات الممنوحة	ت	15	21	01	00	00	4.37	0.54
	%	40	57.5	2.5	00	00		
2- بهدف تقييم وتفعيل الأداء المالي تقوم إدارة الصندوق بوضع موازنات تقديرية وتقارنها مع النتائج المحققة ثم تقوم بتحليل الانحرافات	ت	14	14	06	03	00	4.05	0.93
	%	37.5	37.5	17.5	7.5	00		
3- يتم استخدام طرق وأساليب مختلفة تفعيل الأداء المالي وكذلك تقوم إدارة الصندوق بتقديم التدريب العلمي (أسلوب تمثيل الموظف مع الزبائن داخل الصندوق الضمان الاجتماعي).	ت	09	18	06	03	01	3.85	0.97
	%	25	47.5	17.5	7.5	2.5		
4- ضرورة حرص تفعيل الأداء المالي داخل الصندوق يتم من طرف الموظفين داخل مؤهلين في هذا المجال	ت	11	22	02	02	00	4.12	0.75
	%	30	57.5	7.5	05	00		
5- للوصول إلى أداء مالي فعال ذو جودة يجب أن يتضمن معلومات مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي يدرجها الصنادوق الضمان الإجتماعي.	ت	10	22	03	01	01	4.05	0.84
	%	27.5	57.5	10	2.5	2.5		
6- يعتمد التحقيق تفعيل الأداء المالي على التأكد من مذى تطابق الصناديق الضمان الإجتماعي بالمعطيات المستندية	ت	09	19	04	05	00	3.85	0.97
	%	25	50	10	15	00		
7- تسهر إدارة الصندوق ضمان وصول المعلومات المالية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب والذي على جودة الأداء المالي	ت	11	16	05	04	01	3.85	1.07
	%	30	42.5	13.5	12.5	2.5		
8- تعد عملية التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المعمول به والإفصاح	ت	10	16	08	03	00	3.90	0.90
	%	27.5	42.5	22.5	7.5	00		

التام أهم أسس تفعيل العمل المحاسبي والمالي في المؤسسة								
المؤشرات الإحصائية للمحور كوحدة واحدة						**4.00**	**0.87**	

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات SPSS23

مناقشة تحليل عبارات المحور الثاني:

* **العبارة 01:** نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق بشدة وموافق على التوالي بنسبة 40% و57.5%يقوم تفعيل الأداء المالي لصناديق الضمان الإجتماعي على مدى التوفيق وحسن إدارة مجموع الأقساط المحصلة ومجموع التعويضات الممنوحة، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم 2.5% وهي ضعيفة جداً مع عدم وجود إجابات بغير موافق وغير موافق بشدة.

وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.37 وهو يعبر عن الفئة الخامسة وهو ما يدل عملية تحسين الأداء هي عملية إدارية ترتكز على المخرجات الكلية للمنظمة العينة الذي يتمحور حول موافق بشدّة بحيث هناك أفراد من عينة موافق مرشحون للانتقال من أجل الموافقة بشدة وهذا حسب نتيجة المتوسط الحسابي، وأما الإنحراف المعياري فقيمته 0.54 ممّا يدل على تجانس الإجابات وعدم وجود تباين كبير، كما نلاحظ أن هذه العبارة جاءت في الترتيب الأول لعبارات المحور.

* **العبارة 02:** نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق بشدة وموافق على التوالي بنسبة 37.5% و37.5%بهدف تقييم وتفعيل الأداء المالي تقوم إدارة الصندوق بوضع موازنات تقديرية وتقارنها مع النتائج المحققة ثم تقوم بتحليل الإنحرافات، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم 17.5% وغير الموافقين بنسبة 7.5%.

وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.05 فهو يعبر على الفئة الرابعة وهو ما يدل على عملية تحسين الأداء هي عملية تستند إلى تقليل الفجوة بين ما يجب أن يكون وما نحن عليه يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 0.93 ويدل على تجانس الإجابات وعدم وجود تباين.كما يلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثالث من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 03:** من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بسدّة على التوالي بنسبة 47.5% و25%يتم استخدام طرق وأساليب مختلفة تفعيل الأداء المالي وكذاك تقوم إدارة الصندوق بتقديم التدريب العلمي (أسلوب تمثيل الموظف مع الزبائن داخل الصندوق الضمان الاجتماعي).أما بالنسبة للمحايدين، غير موافق وغير موافق بشدّة فكانت نسبتهم على التوالي بـ 17.5% و7.5% و2.5بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.85 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو عملية تحسين الأداء العملية المستمرة والمنهجية لتضييق الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب فيها الذي يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 0.97 فيدل على تجانس الإجابات وعدم وجود تباين كبير.كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب السادس من عبارات المحور.

* **العبارة 04:** نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 57.5% و30%ضرورة حرص تفعيل الأداء المالي داخل الصندوق يتم من طرف الموظفين داخل مؤهلين في هذا المجال أما بالنسبة للمحايدين وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 7.5% و5% مع عدم وجود إجابات بغير موافق بشدة.

وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.12 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو ما يدل على من الأهداف الرئيسية الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما الانحراف المعياري فقيمته 0.75 وهو يدل على تجانس الإجابات وعدم وجود تباين كبير،كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثاني من عبارات المحور.

العبارة 05: نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 57.5% و17.5%للوصول إلى أداء مالي فعال ذو جودة يجب أن يتضمن معلومات مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي يدرجها الصنادوق الضمان الإجتماعيأما بالنسبة للمحايد، غير موافق وغير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 10% و2.5% و2.5.%

بالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.05 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 0.84 فيدل على تجانس الإجابات وعدم وجود تباين كبير.

كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الرابع من ترتيب عبارات المحور.

1- * **العبارة 06:** نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 50% و25%يعتمد التحقيق تفعيل الأداء المالي على التأكد من مذى تطابق الصناديق الضمان الإجتماعي بالمعطيات المستندية ، أما بالنسبة للمحايد وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 10% و15% كما لم تكن هناك إجابات بغير موافق بشدّة.

بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.85 فهو يعبّر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي وهو الخلل في نظام المعلومات المحاسبية يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 0.97 فيدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة.

كما نلاحظ أنّ العبارة جاءت في الترتيب السابع من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 07:** نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 42.5% و30%تسهر إدارة الصندوق ضمان وصول المعلومات المالية إلى متغذي القرار في الوقت المناسب والذي على جودة الأداء المالي ،أما للمحايد، غير موافق وغير موافق بشدّة فكانت نسبتهم على التوالي 12.5% و12.5% و2.5%.

بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.85 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو ينتيج هذا الخلل في النظام على التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 1.07 وهو يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة.كما نلاحظ أنّ العبارة جاءت في الترتيب الثامن من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 08:** نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 42.5% و27.5%تعد عملية التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المعمول به والإفصاح التام أهم أسس تفعيل العمل المحاسبي والمالي في المؤسسة ، أما بالنسبة للمحايد وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 22.5% و7.5% كما لم تكن إجابات بغير موافق بشدة.

بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.90 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو ما يدل يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة الذي يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فقيمته 0.90 وهو يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أنّ العبارة جاءت في الترتيب الخامس من ترتيب عبارات المحور.

* نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الصندوق الضمان الاجتماعي يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة ، وتسعى إلى تطبيقه وهذا ما يفسر قيمة المتوسط الحسابي للمحور، حيث قدرت قيمته بـ 4.00 وهو يعبر عن الإتجاه العام للإجابات وهو الإتجاه الموافق كما نلاحظ أنّ قيمة انحرافه المعياري 0.87، فهي تعبر عن تجانس الإجابات .

3-3-عرض وتحليل نتائج المحور الثالث: دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي

الجدول رقم 14: دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي

العبارة	التكرار والنسب	إجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
1- تساهم الرقابة الداخلية في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية من خلال مصلحة التدقيق الداخلي.	ت	12	19	04	01	01	4.07	0.88
	%	32.5	50	12.5	2.5	2.5		
2- يساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على الأصول المؤسسة من خلال الضبط الداخلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على أداء الأصول والأداء المالي للمؤسسة	ت	09	19	05	04	00	3.90	0.90
	%	25	50	15	10	00		
3- . تسهر إدارة المؤسسة على ضمان وجود رقابة إدارية للموظفين بهدف تحسين الأداء وتحقيق رضا الموظفين	ت	10	23	02	02	00	4.14	0.74
	%	32.5	57.5	05	05	00		
4- تعد الإستقلالية مصلحة التدقيق الداخلي في تشكيل جزء من نظام الرقابة الداخلية أهم أسس التدقيق المحاسبي الحيادي والموضوعي الذي يزيد من مصداقية البيانات المالية	ت	13	22	02	00	00	4.32	0.57
	%	37.5	57.5	05	00	00		
5- يساهم وجود نظام رقابة الداخلي فعال في الحد من الإنحرافات من الحفظ الموضوعية من طرف الإدارة والذي ينعكس إيجابا على أداء المالي للمؤسسة	ت	09	14	08	06	00	3.72	1.01
	%	25	37.5	22.5	15	00		
6- تسعى مصلحة الرقابة الداخلية إلى حماية النقدية والأصول المالية المنشأة أما خلال متابعة مدى توفير معلوماتي جيد ملائم ليضمن العدالة لمستخدمي البيانات المالية .	ت	07	14	13	02	01	3.67	0.94
	%	20	37.5	33	05	2.5		

7-. يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في التخفيض من ظاخرتي الغش والتهرب من خلال توعية المكلف بإلزامية تفعيل الأداء المالي مما يؤدي إلى تحسين جودة التصريح	ت	11	15	04	06	01	3.80	1.11
	%	30	40	12.5	15	2.5		
8-. تعتبر الرقابة الداخلية نظام التقييم مطبق في المؤسسة فرصة تفعيل الأداء العاملين بين المسؤولين والعمال.	ت	12	14	06	04	01	3.87	1.06
	%	32.5	37.5	17.5	10	2.5		
المؤشرات الإحصائية للمحور كوحدة واحدة							**3.94**	**0.90**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23.

مناقشة تحليل عبارات المحور الثالث:

* **العبارة 01:** نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 50% و32.5%تساهم الرقابة الداخلية في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية من خلال مصلحة التدقيق الداخلي ، أما بالنسبة للمحايد، غير موافق وغير موافق بشدة فكانت نسبهم على التوالي 12.5%، 2.5% و2.5%بالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.07 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فكان 0.88 وهو يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثالث من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 02:** نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 50% و25%يساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على الأصول المؤسسة من خلال الضبط الداخلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على أداء الأصول والأداء المالي للمؤسسة ،أما بالنسبة للمحايد وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 15% و10% كما لم تكن هناك إجابات بغير موافق بشدّة، بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.90 فهو يعبّر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أمّا الانحراف المعياري فكان 0.90 وهو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أنّ العبارة جاءت في الترتيب الرابع من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 03:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 57.5% و32.5%تسهر إدارة المؤسسة على ضمان وجود رقابة إدارية للموظفين بهدف تحسين الأداء وتحقيق رضا الموظفين،أما بالنسبة للمحايد وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 5% و5% كما لم تكن هناك

إجابات بغير موافق بشدّة، بالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.17 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه موافق، أما الإنحراف المعياري فكان بـ 0.74 وهذا ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثاني من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 04:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 57.5% و37.5%،تعد الإستقلالية مصلحة التدقيق الداخلي في تشكيل جزء من نظام الرقابة الداخلية أهم أسس التدقيق المحاسبي الحيادي والموضوعي الذي يزيد من مصداقية البيانات المالية، أما بالنسبة للمحايد فكانت بنسبة 5% كما لم تكن هناك إجابات بغير موافق وغير موافق بشدّة، بالنظر إلى المتوسط الحسابي 4.32 وهو يعبر عن الفئة الخامسة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق بشدّة، أما الانحراف المعياري فكان 0.57 وهذا ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الأول من ترتيب عبارات المحور من حيث درجة التأثير.

* **العبارة 05:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 37.5% و25%يساهم وجود نظام رقابة الداخلي فعال في الحد من الإنحرافات من الحفظ الموضوعية من طرف الإدارة والذي ينعكس إيجابا على أداء المالي للمؤسسة أما بالنسبة للمحايد وغير موافق نسبتهم على التوالي 22.5% و15% كما لم تكن هناك إجابات بغير موافق بشدّةبالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.72 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما الانحراف المعياري فكان 1.01 وهو يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب السابع من حيث ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 06:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 37.5% و20%تسعى مصلحة الرقابة الداخلية إلى حماية النقدية والأصول المالية المنشأة أما خلال متابعة مدى توفير معلوماتي جيد ملائم ليضمن العدالة لمستخدمي البيانات المالية، أما بالنسبة للمحايد غير موافق وغير موافق بشدّة فكانت نسبهم على التوالي 33% و5% و2.5%بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.67 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكان بـ 0.94 وهذا ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة جاءت في الترتيب الثامن من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 07:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 40% و30%يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في التخفيض من ظاخرتي الغش والتهرب من خلال توعية المكلف بإلزامية تفعيل الأداء المالي مما يؤدي إلى تحسين جودة التصريح أما بالنسبة للمحايد، غير موافق وغير موافق بشدّة فكانت نسبهم على التوالي 12.5% و15% و2.5%بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.80 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من لسم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما

الانحراف المعياري فكان 1.11 وهو يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة، كما نلاحظ أن العبارة في الترتيب السادس من ترتيب عبارات المحور.

* **العبارة 08:** من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق وموافق بشدّة على التوالي بنسبة 37.5% و32.5%تعتبر الرقابة الداخلية نظام التقييم مطبق في المؤسسة فرصة تفعيل الأداء العاملين بين المسؤولين والعمال.أما بالنسبة للمحايد، غير موافق وغير موافق بشدّة فكانت نسبهم على التوالي 17.5% و10% و2.5%بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.87 فهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما الانحراف المعياري فكان 1.06 وهو يدل على عدم وجود تباين في إجابات العينةكما نلاحظ أن العبارات جاءت في الترتيب الخامس من ترتيب عبارات المحور.

* نلاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسة تسعى إلى تحقيق الإبداع من خلال تحسين ظروف العمل وتقييم الجهود والتعبير عن مختلف الأفكار، كل هذا يخلق جوا مناسبا لمزيد من الثقة والدافعية نحو الأفضل، وهذا ما فسره المتوسط الحسابي لهذا المحور حيث بلغت قيمته 3.94 وهي تعبر عن رأي إجابات العينة نحو الاتجاه الموافق كما نلاحظ أيضا قيمة الانحراف المعياري 0.90، فهو يدل على عدم وجود تباين في إجابات أفراد العينة.

المطلب الثالث: التأكد من صحة الفرضيات

1-اختبار الفرضيات One Sample T.TEST

بعد تحليل ومناقشة نتائج إجابات عينة الدراسة سوف نتطرق إلى اختبار قابلية النتائج للتعميم على مجتمع الدراسة على أنها نتائج معنوية تعكس فعلا الواقع محل الدراسة ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتحويل كل محور لبعد إحصائي بجمع عباراته عن طريق المتوسطات الحسابية وتحويلها لعبارة وحيدة تمثل المحور وبعدالحصول على الأبعاد الأربعة التي تمثل المحاور قمنا بتطبيق اختبار T للعينة الواحدة One Sample T Test لاختبار كل بعد والبحث عن إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية.

$$t = \frac{\bar{x} - u}{s/\sqrt{n}}$$

حيث: $\bar{x}$ المتوسط الحسابي

u الوسط الحسابي للمجتمع

s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة

*اختبار الفرضيات باستخدام T عند مستوى دلالة $Sig(\alpha)$ 5% الذي يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة بين 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

-قبول الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت فيه $Sig(\alpha)$> 5% .

-قبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة $Sig(\alpha)$<%5.

وعليه إذا كان$Sig(\alpha)$<% 5 فهذا يعني و يبين أن إجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد.

***اختبار الفرضية الأولى:**

– **الفرضية الصفرية:**لا توجد الرقابة الداخلية تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعيدراسة حالة CNAS عين الدفلى

– **الفرضية البديلة:** توجد في الرقابة الداخلية تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعيدراسة حالة CNAS عين الدفلى.

الجدول رقم 15: يمثل اختبار T الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1المحور	9,117	37	,000	,96563	,7514	1,1799

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23

على ضوء النتائج أعلاه يتبين أن قيمة $Sig(\alpha)$إذ قدرت قيمتها بـ 0.000 (00 %) وهو ما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وعليه نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة بأن الرقابة الداخلية لتحسين أداء المالي من خلال اعتمادها على الصناديق الضمان الاجتماعي أي أنها تعتمد على إحدى رقابة الداخلية تحسين أداء العاملين.

–اختبار الفرضية الثانية:

– **الفرضية الصفرية:**لا تسعى الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعيدراسة حالة CNAS عين الدفلى.

– **الفرضية البديلة:** تسعى الرقابة الداخلي في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى.

الجدول رقم 16: اختبار T للتميز في الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور2	9,552	37	,000	1,00625	,7932	1,2193

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة$Sig(\alpha)$أقل من 5% حيث بلغت قيمتها 0.000 (00%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول حقيقة أن هناك تميز وتسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهذا من خلال طموح المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المخطط لها بالاعتماد على الموارد والكفاءات الداخلية ووضع الثقة الكاملة فيهم.

4–3–اختبار الفرضية الثالثة:

– **الفرضية الصفرية**:دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لا تسعى إلى تحقيق وتنمية الصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى.

– **الفرضية البديلة:** وتسعى دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي إلى تحقيق وتنميته لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى

الجدول رقم 17: اختبار T الرقابة الداخلي في تحسين الأداء المالي

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور3	7,925	37	,000	,94375	,7029	1,1846

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن قيمة $Sig(\alpha)$ أقل من 5% حيث بلغت قيمتها 0.000 (0.00 %) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول أن المؤسسة تسعى لتحقيق الإبداع وتعمل على تنميته من خلال الاهتمام بتحسين صورتها من خلال المشاركة في الصالونات والمعارض وهذا من أجل عرض أفكارها ومنتجاتها ولإستفادة أيضا من خبرات وأفكار المؤسسات الأخرى ومحاولة تطويرها وتنميتها.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية ولمعرفة الدور الرقابة الداخلية للمبحوثين وجدن أن أغلبهم لهم مستوى جامعي، وأغلبهم إطارات لها كفاءة، كما يتمتع معظمهم بخبرة متوسطة.

خلال مقارنة المتوسطات الحسابية وجدنا أن أغلب المبحوثين يؤكدون وجود علاقة لنظام الرقابة الداخلية بتقييمالأداءو يبينون إمكانية تحسينالأداءالمالي من خلال نظام الرقابة الداخلية.

يبين لنا اختبار ستودنت T أن معظم الموظفين المجيبين على الاستبيان يثبون قوة العلاقة بين الرقابة الداخلية وتقييم الأداء وهو نفس الشيء بالنسبة للمحور الثاني حيث يتبنون فكرة أن تحسين الأداء المالي لا بد أن تستند إلى الرقابة الداخلية.

خاتمة

من خلال درارستنا لهذا الموضوع دور الرقابة الداخلية تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى ، وحاولنا إبراز هذه المساهمة الفعالة والدور الذي تلعبه.
الإشكالية الرئيسية والتي تتمثل في:كيف تكون دور الرقابة الداخلية في المالي لصناديق الضمان الاجتماعيدراسة حالة CNAS عين الدفلى؟
كما هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع تطبيق تحسين الأداء المالي ودور الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية على أخذنا العينات من الإستبيانات مجموعة من الأساتذة والعمال على الصندق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى ومعرفة الدور الذي يساهم به هذا الاسلوب رفع الكفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة وبالتالي مساعدتها على تحسين ادائها .

- **اختبار صحة الفرضيات**

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب موضوع دراستنا توصلنا الى النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة .

الفرضية الاولى : يعتبر الأداء المالي من اهم الوظائف التي تتميز بها الصناديق الضمان الاجتماعي حيث اشار مجموعة من الباحثين دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي توازي عمل ثلاث سنوات من الأداء المالي .

الفرضية الثانية : تقوم وظيفة الأداء المالي بتقييم الرقابة الداخلية بغرض تحسينها ،لذا نصت الأداء المالي على ضرورة ان يحتوي مجال عمل الأداء المالي على فحص ودراسة مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية ويعد الأداء المالي من اهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية.

الفرضية الثالثة : يقوم الأداء المالي باكتشاف نقاط القوة والضعف وابرازها في تقريره ا لموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة) .

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ودلالة إحصائية لتأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي صندوق الضمان الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **نتائج الدراسة .**

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الميدانية دراسة حالة CNAS عين الدفلى توصلنا الى النتائج التالية :

– الأداء المالي وظيفة مستقلة له علاقة بالرقابة الداخلية في حالة CNASفهي تحقق احد معايير الرقابة الداخلية والتي تهدف الى استقلالية الأداء المالي عن الأنشطة التي يقوم الأداء المالي وهذا ما يسمح له بأداء مسؤولياته والمهام المخولة له .

– الأداء المالي في المؤسسة حالة CNAS له تأثير مباشر على السير الحسن الرقابة الداخلية المطبقة ،وتعتبر اداة في يد الإدارة العليا للمؤسسة ، تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بدقة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام .

– يساهم دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي من خلال التوصيات، والتوجيهات التي يقدمها في تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة.

– يقوم الأداء المالي على مجموعة من المهام والوظائف تشمل جميع انشطة المؤسسة ، كما تطبق منهجية معينة والتي تساهم في تفعيل الرقابة الداخلية .

– فعالية الأداء المالي تظهر جليا من خلال التقارير المنتجة خصوصا ما تحمله من توصيات وتوجيهات وحلول بديلة للقضاء على نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وبالتالي تفعيله .

– تعتبر عملية التقييم محاولة جادة من الأداء المالي لاكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة معالجتها.

– تسعى كغيرها من المؤسسات الى تحقيق أفضل النتائج وبلوغ اهدافها بالرغم من التغيرات الحاصلة في المحيط لإاقتصادي وحدة المنافسة فيه .

– رفع الكفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة .

➢ **الاقتراحات والتوصيات.**

تم التوصل إلى جملة من التوصيات والإقترحات تندرج ضمن النقاط التالية :

– الإهتمام دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى لغرض تحقيق التسيير الأمثل لكل الوظائف.

– محاولة تطوير دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداءالمالي لصناديق الضمان الإجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى لغرض تحسين العديد من الوظائف للمؤسسة .

– وضع معايير دقيقة ومضبوطة لتقييم دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداءالمالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى بصفة خاصة .

- اتباع دور الرقابة الداخليةفي تحسين الأداءالمالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالة CNAS عين الدفلى متطور لتسهيل الحصول على المعلومات بالدقة والكم المطلوب

➢ **افاق الدراسة**

في الاخير يمكن اعتبار هذا البحث بداية للدراسات والبحوث الاخرى سواء في مجال دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للصناديق الضمان الإجتماعي لذا نقترح المواضيع التالية :

- دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر داخل المؤسسة.
- الرقابة الداخلية كوظيفة في المؤسسة .
- اهمية الرقابة الداخلية في تقييم الاداء المالي في الصناديق الضمان الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب

ا-باللغة العربية

1-مقدم خالد عبدد الله مايو ، مطبوعة حول نظام الرقابة الداخلية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016.

2-معن محمود ، عياصرة مروان محمد بني احمد ، القيادة والرقابة والاتصال الاداري ، دار الحامد ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008.

3-الفين ارينز ،جيمس لويك ،المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .

4-خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ط1، 2006 .

5-مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة ، الطبعة 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2014 .

6-حورد دانيال غالي ، تطور منهة المراجعة ، الدار الجامعية ، للطبع والتوزيع ، 2001.

7-عصام الدين محمد متولى ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، جامعة العلوم و التكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة ، الصنعاء ، 2009.

8-طواهر محمد التهامي ، صديقي وتدقيق الحسابات الإطار النظري وممارسة التطبيقية ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.

9-خالد أيمن عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،1998 .

10-محمد عبد الفتاح ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة ، ط2، دار وائل لنشر ، عما ، 2013 .

11-عبد الفتاح الصحن، والمراجعة الداخلية الحدبثة ف، الدار الجامعة الاسكندرية ، مصر ،2006.

12-محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد آسهم الشركات ، الطبعة الأولى ، دار حامد ، عمان ، 2009.

13-محمد المبروك أبو زيد ، التحليل الماي شركات وأسواق مالية ، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009.

14-محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2003 .

15-مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زيد ، التحليل المالي باستخدام الحاسبوب ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006.

16-أيمن الشنطي ، عامر شقر ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ، الأردن ، 2007.

17-محمد عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008.

18-جمال الدين المرسي ،أحمد عبد الله اللحلح ، ادارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ،2007.

19-دونالد ورترز ،"101طريقة لتطوير أداء الشركات " ،الطبعة الأولى ، دار فاروق للنشر والتوزيع ، مصر ، 2002 .

20-حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية)، الدار الجامعة ، مصر

21-منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، 2005 .

22-عطا الله أحمد سرايا و آخرون الرقابة الداخلية الحديثة ، دار التعليم الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2012.

23-محمد الصيرفي ،إدارة المال وتحليل هيكاله ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2006.

24-عبد الحليم كراجة وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.

25-جمال الدين المرسي ،أحمد عبد الله الحلح ، الإدارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.

26-صابر تاج السر محمد ، عاصم التجاني ابراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية ، دراسى مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية أسمنت الجنوب،أمارابك ، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، العدد 21 ، المجلد 7، السعودية ،2016.

27- فيصل محمود الشواورة ، مبادئ الإدارة المالية ،إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل – الاستثمار–التخطيط–التحليل المالي)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013.

28-مدني بلغيث ، محمود طواهر التهامي ، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005 .

29-امين السيد ،احمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2007

30-غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية ، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2006.

31-ايمان العماري ، دور التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية في تغعيل نظام الرقابة الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة مالية وبنوك ، شلف ، 2017.

32-فتحي رزق السوافيري ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2002.

33-مصطفى صالح سلامة ، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية ، الطبعة الأولى ، دار البداية ، ناشرون وموزعون ، عمان ، 2010 .

34-زين يوسف عواد مصطفى ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية ، مكتبة بن موسى السعيد ، الجزائر ، 2011.

35-محمد سمير الصبحان ، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .

2-المذكرات :

1-بوطرة فضيلة ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، رسالة ماجستير ، علم التسيير ، جامعة محمد بوضياغ ، بالمسيلة ، الجزائر ، 2007.

2- بزقراري حياة ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرة للجنوب -بسكرة ، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وتسيير ، فرع علوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2010-2011 .

3-إيمان أنجرو ، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007.

4-علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2017-2018.

5-حمزة يحيات ، فوزية لعرابة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، فرع مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016- 2017.

6- رغد ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الاسلامية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غزة ، 2014.

7- سعودي زهير ، النظام القانوني لتسيير و رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء 01-04،رسالة ماجستير في قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، بن عكنون ، 2003.

8- مداوي سامية ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة بمؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم ، لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2014- 2015.

9- ايمان العماري ، دور التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية في تغعيل نظام الرقابة الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة مالية وبنوك ، شلف ، 2017، ص 81

10-فاطيمة بحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016-2017 .

11- قسيمة إكرام ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2015-2016.

12- عامر حاج دحو ، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار ، 2017 - 2018.

13-نعيمة فلفول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم مالية ومحاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2018/2017.

الملاحق

الاستبيان

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص محاسبة والتدقيق

تحية خالصة : أما بعد

في إطار التحضير لنيل شهادة ماستر في قسم علوم المالية والمحاسبة "تخصص" محاسبة والتدقيق" يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي تهدف من خلاله إلى معرفة أرائكم حول موضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المالي لصناديق الضمان الإجتماعي.

لذا نرجو منكم تقديم يد العون ومساعدتنا في إنجاح هذا البحث بتعبئة هذا الإستبيان والإجابة على جميع الأسئلة الواردة فيه بوضع علامة (X) أمام الجواب المناسب

علما أن المعلومات لن تقدم إلا لغرض البحث العلمي ونرجو أن تتقبلوا منا خالص الشكر والتقدير على تعاونكم معنا

<u>الجزء الأول:</u> الجانب الديموغرافي

يرجى وضع علامة Xفي حالة الإجابة الملائمة:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-الفئة العمرية :

من 19-25 ☐ 26-35 ☐ 40 ☐ أكثر من ☐ سنة ☐

3-المستوى العلمي :

ليسانس ☐ ماستير ☐ دكتوراه ☐

4-الوظيفة:

محاسب ☐ مسيرمدقق ☐ باتب ☐

5-الخبرة المهنية :

أقل من 5سنوات ☐ 5 ☐ أكثر من ☐

المحور الأول: واقع الرقابة الداخلية

العبارة	إجابات أفراد العينة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تتمتع مصلحة الرقابة الداخلية في اللمؤسسة باستقلالية تامة ما يتيح لها إعطاء تقارير موضوعية تتعلق بمهامها					
2-يتكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من مصلحة للتدقيق والداخلي ومصلحة للضبط ومصلحة تدقيق إداري					
3- تسهر إدارة المؤسسة على انتقاء أكفأ الموظفين للقيام بالرقابة الداخلية كما تضمن لهم تكوينا مستمرا وفق آخر المستجدات الوطنية والدولية					
4- تسعى المؤسسة دائما الى تحديد فئة العاملين المحتاجين الى الرقابة الداخلية داخل المؤسسة					
5- تصمم المؤسسة الرقابة الداخلية تتوافق مع متطلبات وظيفتهم داخل المؤسسة					
6- الوقت الزمني المحدد للرقابة الداخلية كافي للتعلم في أساليب العمل الجديدة .					
7- تتميز الرقابة الداخلية بالبساطة وقدرتهم على التكييف مع المتغيرات الحاجلة					
8- لدى الرقابة الداخلية المعلومة اللازمة للتخطيط والتنظيم وتقييم كل البرامج الرقابة الداخلية داخل المؤسسة					

المحور الثاني : الأداء المالي الصناديق الضمان الاجتماعي

العبارة	إجابات أفراد العينة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
2- يقوم تفعيل الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي على مدى التوفيق وحسن إدارة مجموع الأقساط المحصلة ومجموع التعويضات الممنوحة					
3- بهدف تقييم وتفعيل الأداء المالي تقوم إدارة الصندوق بوضع موازنات تقديرية وتقارنها مع النتائج المحققة ثم تقوم بتحليل الانحرافات					
4- يتم استخدام طرق وأساليب مختلفة تفعيل الأداء المالي وكذاك تقوم إدارة الصندوق بتقديم التدريب العلمي (أسلوب تمثيل الموظف مع الزبائن داخل الصندوق الضمان الاجتماعي).					
5- ضرورة حرص تفعيل الأداء المالي داخل الصندوق يتم من طرف الموظفين داخل مؤهلين في هذا المجال .					
6- للوصول إلى أداء مالي فعال ذو جودة يجب أن يتضمن معلومات مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي يدرجها الصناديق الضمان الإجتماعي.					
7- يعتمد التحقيق تفعيل الأداء المالي على التأكد من مذى تطابق الصناديق الضمان الإجتماعي بالمعطيات المستندية					

8- تسهر إدارة الصندوق ضمان وصول المعلومات المالية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب والذي على جودة الأداء المالي					
9- تعد عملية التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المعمول به والإفصاح التام أهم أسس تفعيل العمل المحاسبي والمالي في المؤسسة					

المحور الثالث : دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي

العبارة	إجابات أفراد العينة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تساهم الرقابة الداخلية في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية من خلال مصلحة التدقيق الداخلي					
2- يساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على الأصول المؤسسة من خلال الضبط الداخلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على أداء الأصول والأداء المالي للمؤسسة					
3- تسهر إدارة المؤسسة على ضمان وجود رقابة إدارية للموظفين بهدف تحسين الأداء وتحقيق					

رضا الموظفين					
4- تعد الإستقلالية مصلحة التدقيق الداخلي في تشكيل جزء من نظام الرقابة الداخلية أهم أسس التدقيق المحاسبي الحيادي والموضوعي الذي يزيد من مصداقية البيانات المالية					
5- يساهم وجود نظام رقابة الداخلي فعال في الحد من الإنحرافات من الحفظ الموضوعية من طرف الإدارة والذي ينعكس إيجابا على أداء المالي للمؤسسة					
6- تسعى مصلحة الرقابة الداخلية إلى حماية النقدية والأصول المالية المنشأة أما خلال متابعة مدى توفير معلوماتي جيد ملائم ليضمن العدالة لمستخدمي البيانات المالية .					
7- يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في التخفيض من ظاخرتي الغش والتهرب من خلال توعية المكلف بإلزامية تفعيل الأداء المالي مما يؤدي إلى تحسين جودة التصريح					
8- تعتبر الرقابة الداخلية نظام التقييم مطبق في المؤسسة فرصة تفعيل الأداء العاملين بين المسؤولين والعمال.					

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	86	86	86
	أنثى	05	14	14	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من19-25	8	36	36	36
	من 26-30	21	42	42	42
	من 31-35	04	14	14	14
	من36-40	02	04	04	100,0
	أكثر من 40	02	04	04	100.0
	Total	37	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	09	22	22	22
	ماستر	24	60	60	60
	ماجستير	02	9	9	9
	دكتوراه	02	9	9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	9	23	23	23
	مسير	14	43	43	43
	مدقق	10	32	32	32
	كاتب	4	2	2	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

تتمتع مصلحة الرقابة الداخلية في اللمؤسسة باستقلالية تامة ما يتيح لها إعطاء تقارير موضوعية تتعلق بمهامها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	14	37.5	14,2	14,2
	موافق	21	57.5	57.5	57.5
	محايد	2	5,0	5,0	5.0
	غير موافق	00	00	00	00
	غير موافق بشدة	00	00	00	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

يمثل الفا كروباخ:

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%

Observations	Valide	37	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	37	100,0

Statistiques de fiabilité

Statistiques

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.485	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.729	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.896	8

		تتمتع مصلحة الرقابة الداخلية في اللمؤسسة باستقلالية تامة ما يتيح لها إعطاء تقارير موضوعية تتعلق بمهامه	يتكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من مصلحة للتدقيق والداخلي ومصلحة للضبط ومصلحة تدقيق إداري	تسهر إدارة المؤسسة على انتقاء أكفأ الموظفين للقيام بالرقابة الداخلية كما تضمن لهم تكوينا مستمرا وفق آخر المستجدات الوطنية والدولية	تسعى المؤسسة دائما الى تحديد فئة العاملين المحتاجين الى الرقابة الداخلية داخل المؤسسة
N	Valide	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		0.57	1.17	0.85	0.82
SMA		4.32	3.47	4.07	4.12

Statistiques

		تصمم المؤسسة الرقابة الداخلية تتوافق مع متطلبات وظيفتهم داخل المؤسسة.	الوقت الزمني المحدد للرقابة الداخلية كافي للتعلم في أساليب العمل الجديدة	تتميز الرقابة الداخلية بالبساطة وقدرتهم على التكييف مع المتغيرات الحاجلة	لدى الرقابة الداخلية المعلومة اللازمة للتخطيط والتنظيم وتقييم كل البرامج الرقابة الداخلية داخل المؤسسة
N	Valide	37	37	37	37

	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		0.99	1.05	1.01	0.75
SMA		3.80	3.85	3.87	4.20

Statistiques

		يقوم تفعيل الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي على مدى التوفيق وحسن إدارة مجموع الأقساط المحصلة ومجموع التعويضات الممنوحة	بهدف تقييم وتفعيل الأداء المالي تقوم إدارة الصندوق بوضع موازنات تقديرية وتقارنها مع النتائج المحققة ثم تقوم بتحليل الانحرافات	يتم استخدام طرق وأساليب مختلفة تفعيل الأداء المالي وكذلك تقوم إدارة الصندوق بتقديم التدريب العلمي (أسلوب تمثيل الموظف مع الزبائن داخل الصندوق الضمان الاجتماعي).	ضرورة حرص تفعيل الأداء المالي داخل الصندوق يتم من طرف الموظفين داخل مؤهلين في هذا المجال .
N	Valide	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		0.54	0.93	0.97	0.75
SMA		4.37	4.05	3.85	4.12

Statistiques

		للوصول إلى أداء مالي فعال ذو جودة يجب أن يتضمن معلومات مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي يدرجها الصناديق الضمان الإجتماعي.	يعتمد التحقيق تفعيل الأداء المالي على التأكد من مذى تطابق الصناديق الضمان الإجتماعي بالمعطيات المستندية	تسهر إدارة الصندوق ضمان وصول المعلومات المالية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب والذي على جودة الأداء المالي	تعد عملية التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المعمول به والإفصاح التام أهم أسس تفعيل العمل المحاسبي والمالي في المؤسسة
N	Valide	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		0.84	0.97	1.07	0.90
SMA		4.05	3.85	3.85	3.90

Statistiques

		تساهم الرقابة الداخلية في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية من خلال مصلحة التدقيق الداخلي	يساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على الأصول المؤسسة من خلال الضبط الداخلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على أداء الأصول والأداء المالي للمؤسسة	تسهر إدارة المؤسسة على ضمان وجود رقابة إدارية للموظفين بهدف تحسين الأداء وتحقيق رضا الموظفين	تعد الإستقلالية مصلحة التدقيق الداخلي في تشكيل جزء من نظام الرقابة الداخلية أهم أسس التدقيق المحاسبي الحيادي والموضوعي الذي يزيد من مصداقية البيانات المالية
N	Valide	37	37	37	37

	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		0.88	0.90	0.74	0.57
SMA		4.07	3.90	4.14	4.32

Statistiques

		يساهم وجود نظام رقابة الداخلي فعال في الحد من الإنحرافات من الحفظ الموضوعية من طرف الإدارة والذي ينعكس إيجابا على أداء المالي للمؤسسة	تسعى مصلحة الرقابة الداخلية إلى حماية النقدية والأصول المالية المنشأة أما خلال متابعة مدى توفير معلوماتي جيد ملائم ليضمن العدالة لمستخدمي البيانات المالية .	يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في التخفيض من ظاخرتي الغش والتهرب من خلال توعية المكلف بإلزامية تفعيل الأداء المالي مما يؤدي إلى تحسين جودة التصريح	تعتبر الرقابة الداخلية نظام التقييم مطبق في المؤسسة فرصة تفعيل الأداء العاملين بين المسؤولين والعمال.
N	Valide	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0
Ecart type		1.01	0.94	1.11	1.06
SMA		3.72	3.67	3.80	3.87